

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ١٠٣

الجمعة، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال

الجمعية العامة (A/69/1007)

مشروع القرار (A/69/1007، الفقرة ٦٨)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية

العامة، في مناقشة مشتركة، نظرت في البند ١١٧ من جدول الأعمال وفي البند ١١٨ من جدول الأعمال، وكان ذلك في الجلسة العامة ٥٥، المعقودة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

مشروع القرار المعروض علينا اليوم جاء نتيجة لعملية

تفاوض طويلة ومكثفة. أثني على جميع الدول الأعضاء لالتزامها بعملية المفاوضات وعلى ما تحلت به الوفود أثناء المفاوضات من روح توفيقية ومرونة. وأعرب عن تقديري للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط

أعمال الجمعية العامة، السفير فلاديمير دروبنيك، الممثل الدائم لكرواتيا، والسفير ويلفريد إمفولا، الممثل الدائم لناميبيا، على قيادتهما الراسخة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

إن تنشيط أعمال الجمعية العامة كان من بين الأولويات الرئيسية للدورة التاسعة والستين. ويمثل هذا العمل جانبا هاما من الجهود الواسعة الرامية إلى تعزيز وإصلاح الأمم المتحدة، ويتضمن مشروع القرار الخطوات الهامة في ذلك الاتجاه. يشدد مشروع القرار أيضا على المركز الأساسي للجمعية العامة بوصفها الجهاز التداولي والتمثيلي الرئيسي الذي تُقرر فيه السياسات في الأمم المتحدة. ويعزز دور وسلطة الجمعية العامة، ويشجّع على إدخال تحسينات في أساليب عملها، ويدعو إلى تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة.

أشيد بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بتوافق الآراء ويقضي بضرورة ضمان الشفافية في عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل. ويشدد مشروع القرار على ضرورة التقيد بمبادئ الشمولية والانفتاح في عملية اختيار الأمين العام المقبل، ويدعو

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1527750 (A)



ونرحب باعتماد القرار ٣٢١/٦٩ اليوم، المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة. نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم المفتوحة، وعلى مشاركتكم في عملية تنشيط الجمعية. ونود أيضا أن نشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السيد فلاديمير دروونيك والسيد ويلفريد إمفولا، وأفرقتهما، الذين قادوا عملية التفاوض باقتدار. كما نود أن نشكر السيد إيون بوتنارو والسيد جورج تسالير، من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، والزملاء الآخرين في الأمانة العامة على مشاركتهم المفيدة. ونود أن نسلط الضوء على الجو البناء الذي ساد طوال فترة المفاوضات، وأن نشكر جميع الشركاء المتفاوضين على مشاركتهم في تنشيط الجمعية العامة.

يتضمن القرار الذي تم اعتماده للتو ابتكارات هامة ما كانت لتتحقق لولا المرونة التي أبدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في المفاوضات. ويمكن أن ينظر إليه كعلامة بارزة في تعزيز شفافية عملية اختيار الأمين العام المقبل وشموليتها للجميع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى البدء بإجراء حوارات واجتماعات غير رسمية مع المرشحين لمنصب الأمين العام. كما تم أحرار تقديم كبير في مجالات أخرى، مثل أساليب عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي أولويات عمله للدورة السبعين للجمعية العامة. وتسلم بأن تنشيط أعمال الجمعية العامة هو عنصر أساسي في تعزيز الأمم المتحدة ككل، وإذ نضع ذلك في الاعتبار نود الإشارة إلى استعدادنا على مواصلة المشاركة البناءة في هذه العملية.

السيدة ليند (إستونيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن فريق المساءلة والاتساق والشفافية. يتألف هذا الفريق الشامل لعدة أقاليم من ٢٧ دولة صغيرة ومتوسطة الحجم تعمل معا من أجل تحسين أساليب عمل مجلس الأمن.

الدول الأعضاء إلى أن تنظر في تقديم مرشحين على أساس ضرورة مراعاة المساواة بين الجنسين والتوازن الجغرافي.

ويحضر مشروع القرار خَلْفِي ورئيس مجلس الأمن على إصدار رسالة مشتركة موجهة إلى الدول الأعضاء يطلبان فيها تقديم أسماء المرشحين لمنصب الأمين العام وكذلك تعميم الأسماء للنظر فيها. ستقوم الجمعية العامة بعد ذلك بعقد اجتماعات غير رسمية مع المرشحين لزيادة الإسهام في تحقيق الشفافية في عملية الاختيار. ويسلم مشروع القرار بأن تنفيذ قرارات الجمعية العامة أمر حاسم في فعالية وكفاءة هذه الهيئة. أحض جميع الدول الأعضاء على الاضطلاع بدور نشط في متابعة التنفيذ إلى أقصى حد من حيث قدرة المنظمة على معالجة القضايا في إطار أركان عملها الثلاثة، ألا وهي السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

إننا إذ نحتفل بمرور ٧٠ عاما على قيام الأمم المتحدة، نتأمل في الانجازات الهامة التي تحققت خلال هذه الدورة. ومشروع القرار هذا يمثل إسهاما هاما في تعزيز منظمنا. أشكر جميع الأعضاء على مساهمتهم القيمة.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون "تنشيط أعمال الجمعية العامة"، الوارد في الفقرة ٦٨ من تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣٢١/٦٩).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد فان دين أكبر (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

القرار في تأكيد استعدادة لمواصلة مناقشة جميع المسائل المتصلة باختيار وتعيين الأمين العام من جميع جوانبها، في إطار الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة خلال دورتها السبعين. وبصورة أكثر تحديدا، يحدونا وطيد الأمل في إجراء مناقشة مستفيضة خلال الدورة القادمة حول مدة ولاية الأمين العام في منصبه، وخيار فترة واحدة غير قابلة للتجديد مدتها سبع سنوات، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تنفيذ أحكام القرارات السابقة.

وفي الختام، يود الفريق التأكيد على أهمية تنفيذ أحكام القرار الذي اتخذناه اليوم، ونأمل في هذا الصدد، بالتعاون الوثيق والمثمر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
ترحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا باعتماد هذا القرار التاريخي ٣٢١/٦٩ اليوم بتوافق الآراء. أود أن أشكر زميلي النامي والكرواتي على كل جهودهما المبذولة بصفتهم الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة في توجيه دفة الأمور عبر مراحل هذا الاتفاق الهام.

أؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه.

في اليوم الأول لي بصفتي السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة، حددت مبادئ ثلاثة اعتقدت أنه ينبغي الاسترشاد بها في اختيار الأمين العام المقبل: جدول زمني واضح، عملية اختيار شفافة وفرصة مفتوحة أمام الجميع، بغض النظر عن نوع جنسهم. ولذلك أرى بارتياح كبير على الصعيدين الشخصي أننا حققنا اليوم خطوات هامة نحو تحقيق تلك المبادئ، ولا سيما الأول والثاني. إن التوافق في الآراء المرحب به الذي توصلنا إليه يقربنا من تحقيق عملية أكثر شفافية وتنبؤ بها، ولذا أطلقنا السباق من أجل العثور على شخص يصلح لتولي أحد أهم الوظائف في العالم - وهو الشخص الذي سنسترشد به خلال أصعب

ونرحب باعتماد القرار ٣٢١/٦٩ بتوافق الآراء اليوم، ونود أن نشكر الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، سفيرا كرواتيا وناميبيا، على تفانيهما وعلى العمل الممتاز الذي قاما به، وكذلك جميع زملائنا على الروح البناءة التي أبدوها أثناء المفاوضات.

ويود الفريق تقديم بعض الملاحظات بشأن المجموعة التي تتناول مسألة اختيار وتعيين الأمين العام المقبل، حسبما تناوله القرار.

ويسرنا أن الفريق العامل المخصص قد توصل إلى اتفاق بتوافق الآراء بشأن كفالة أن تتم عملية الاختيار والتعيين بطريقة واضحة ومنظمة، وذلك بأن تبدأ أولا برسالة مشتركة من رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن تتضمن وصفا للعملية برمتها، وكخطوة تالية، بتعميم، وعلى نحو متواصل، إلى جميع الدول الأعضاء يتضمن أسماء المرشحين لمنصب الأمين العام. وبالنسبة لنا، فإن القرار بإجراء حوارات واجتماعات غير رسمية مع المرشحين، يسهم إلى حد كبير في تحسين عملية الاختيار برمتها.

وبالنظر لأهمية كفالة أن يتم تعيين أفضل مرشح محتمل لمنصب الأمين العام، يشيد الفريق بإدراج المؤهلات والمعايير الواضحة والدقيقة في الفقرة ٣٩ من القرار. وإلى جانب التطورات الإجرائية المذكورة أعلاه، من الواضح أن ذلك بمثابة إشارة قوية على زيادة الشفافية في عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل. ويعرب الفريق عن ترحيبه بما نص عليه القرار من دعوة للدول الأعضاء إلى النظر في تقديم النساء كمرشحات لمنصب الأمين العام، وتؤيد ذلك بقوة. ويسرنا أيضا أن نرى أن القرار يؤكد مجددا على الدور الذي يضطلع به رئيس الجمعية العامة في تقديم الدعم الفعال لعملية اختيار وتعيين الأمين العام، وفي رصد واستعراض تنفيذ الجمعية العامة للقرارات المعتمدة. كما يكرر الفريق ما جاء في الفقرة ٤٤ من

توفر أوسع نطاق ممكن من المرشحين المؤهلين. وهذا يجب أن يعني إبداء الاهتمام بتولي المنصب من أوسع نطاق ممكن من الرجال والنساء. وقد قتلها من قبل، وأود قولها باعتزاز مرة أخرى، إن المملكة المتحدة ترى، إذا بقي الحال كما هو عليه الآن، أن الوقت قد حان لتقود الأمم المتحدة امرأة.

لذلك يتعين علينا جميعاً أن نكفل بأن تكون لدينا أوسع مجموعة من النساء للتنافس على القيام بذلك الدور. ولن نجد بتاتا أفضل مرشح للمنصب إذا ما استبعدنا نصف سكان العالم. فلنشجع جميعنا المرأة على تولي قيادة عالمية استجابة إلى الدعوة والتقدم بطلبها للقيام بذلك الدور.

أود أن أحتتم كلمتي بالإعراب عن الشكر لكم، يا سيادة الرئيس، على جميع جهودكم التي بذلتموها لضمان تحقيق توافق الآراء بشأن قرار اليوم، ولكي نعلن عل نحو مناسب الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. أود أيضا أن أشكر العديد من المجموعات خارج القاعة - من دعاة، ومجموعات المجتمع المدني وآخرين كثيرين - يدفعون بنا للسير على هذا الدرب. إننا بقيامنا بذلك نحقق قدرا أكبر من الشفافية في هذه المهمة الجلييلة التي تنتظرنا.

السيدة ميخيا فيليس (كولومبيا) (تكلت بالاسبانية): سيدي الرئيس، كما فعل المتكلمون الذين سبقوني في الكلام، أود أيضا أن أشكركم على قيادتكم للجهود الرامية إلى ضمان تمكننا اليوم من اتخاذ القرار ٦٩/٣٢١ بتوافق الآراء. أود أيضا أن أشكر زميلينا سفير كرواتيا، وسفير ناميبيا على تفانيهما في العمل لتحقيق هذا النجاح.

مما لا شك فيه، أن هذه دورة تاريخية للجمعية العامة. لقد عملت الدول الأعضاء طيلة شهور عديدة وطويلة على المفاوضات لتكون لدينا أمم متحدة قادرة على التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه العالم الراهن، وقد فعلنا ذلك من خلال توافق الآراء. ذلك أمر مهم وإيجابي فيما يتعلق

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين؛ الشخص الذي سيتولى الإشراف على خطة التنمية الأكثر طموحا في تاريخنا؛ الشخص الذي ينتمي حقا للـ ٧ بلايين نسمة.

وقد اتخذنا ثلاث خطوات هامة نحو تحقيق ذلك الهدف. الأولى، اتفقنا على رسالتين مشتركتين موجهتين من رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن تلتمسان من الدول تقديم المرشحين لمنصب الأمين العام. إننا إذ نقوم بذلك، إنما اتفقنا للمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة على إنشاء نقطة انطلاق واضحة ووصف عملية الاختيار والتعيين المتعلقة بهذا المنصب الحيوي. الثانية، اتفقنا على وضع قائمة موحدة وعلنية للمرشحين يشترك في الاحتفاظ بها رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، ولقد ولت أيان المساومات السياسية واتخاذ القرارات بسرية والإشاعات والتكهنات بشأن المرشحين والمرشحين المفضلين. ومن خلال التوافق في الآراء الذي توصلنا إليه اليوم، فقد أضفينا شفافية فات موعدها على ممارسة بالية وغامضة. وأخيرا، لقد تعهدنا بإجراء تمحيص حقيقي للمرشحين من خلال إجراء حوارات غير رسمية معهم تكون مفتوحة لجميع الدول الأعضاء. وتتوفر لنا جميعا الآن الفرصة لاختبار نوعية الذين ترشحوا، كي نفهم دوافعهم وطموحاتهم، ونحاجهم ونسألهم وننقنعهم بلطف الكلام في مسعاهم لتبوؤهم هذا المنصب وهو أعلى المناصب.

ومن المؤسف، مع ذلك، أنه كان هناك مقاومة قوية إزاء مشاركة المجتمع المدني في هذه الاجتماعات. وكما قلت في بياني إلى الفريق العامل المخصص في نيسان/أبريل، تود المملكة المتحدة رؤية عملية تكون مفتوحة ليس لجميع الدول الأعضاء، ولكن للمراقبين والمجتمع المدني أيضا. ولذلك السبب نحن منفتحون على تنظيم اجتماع بصيغة آريا مع المرشحين يكون فعلا مفتوحا أمام الجميع.

ودائما هناك الكثير مما ينبغي عمله، ونحن لم نبدأ العمل سوى للتو. وستحقق العملية الشفافة والممكن التنبؤ بها بدون

من الواضح أن قرار اليوم الذي اتخذ بتوافق الآراء بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة يمثل خطوة في الاتجاه السليم. مرة أخرى أشكر الميسرين المشاركين وأهنتكم يا سيادة الرئيس.

السيد مندوسا - غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوستاريكا البيان الذي أدلى به ممثل استونيا بالنيابة عن فريق فريق المساءلة والاتساق والشفافية. اسمحوا لي بأن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولاً، نقدر قيادة والتزام سفير كرواتيا وناميبيا والعمل البناء الذي قامت به جميع الوفود. إننا ممتنون أيما امتنان لأعضاء المجتمع المدني الذين قاموا بدور حاسم في هذه العملية. تشعر كوستاريكا بارتياح كبير لاتخاذ القرار ٣٢١/٦٩ بتوافق الآراء في إطار البند ١١٨ من جدول الأعمال، تنشيط أعمال الجمعية العامة.

شاركت كوستاريكا في العملية مهمة منذ بداية المفاوضات لأنها تعتقد أنها تعزز قيادة الأمم المتحدة بوصفها حجر الزاوية في إدارة الحكم العالمي وتتطلب أولاً اختيار أفضل مرشح لشغل منصب الأمين العام في الفترة التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. منذ عام ١٩٤٦، ما برح اختيار من يشغل أهم منصب في المجتمع الدولي يتسم بالغموض وعدم الديمقراطية. إن كوستاريكا مصممة على تغيير ذلك.

إن بلدي بوصفه عضواً في فريق المساءلة والاتساق والشفافية يتصدر، إلى جانب استونيا، الجهود الرامية إلى إنشاء عملية شفافة وديمقراطية وشاملة تتسق مع عمليات مماثلة على أعلى مستوى، والعملية الحالية لا تتسق مع ذلك. ونهدف إلى زيادة تعزيز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، إذ أن قرار تعيين الأمين العام لا يعود فقط إلى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بل إلى العضوية برمتها.

إن كوستاريكا تشعر بالفخر كونها نجحت في إدراج دعوة في القرار إلى الدول الأعضاء لتقديم مرشحات لمنصب

بهذا العام. بعد عراك مرير نجحنا في الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة التي سيعتمدها رؤساء دولنا بوصفها خطة عام ٢٠٣٠. توجد أيضاً دلائل واعدة بشأن اتفاق المناخ في باريس في نهاية العام. إن تعزيز الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية لكي نضمن أن تتجاوز الخطة الطموحة التي وضعناها لأنفسنا التطلعات ولكي تصبح حقيقة خلال الخمس عشرة سنة المقبلة. إن العمل الفعال والشامل والشفاف الذي تقوم به الجمعية العامة جوهرى لتحقيق تلك الغاية، كما تعرفون ذلك، يا سيادة الرئيس، أكثر من أي شخص آخر وأنتم تحتتمون رئاستكم التي دامت عاماً.

في نيسان/إبريل، عندما اقترحت كولومبيا بعض التغييرات في مشروع القرار المتعلق بالعملية المنشأة لترشيح وتعيين الأمين العام، حددنا خمس نقاط رئيسية. النقطة الأولى، استئناف الدور النشط الذي أناطه ميثاق الأمم المتحدة بالجمعية العامة من خلال رئيسها. والنقطة الثانية، إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية الاختيار، والبدء بالعملية في أقرب وقت ممكن وبطريقة علنية وشفافة. والنقطة الثالثة، التأكد من أن تعمل الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن على تقديم مرشحها بروح من الانفتاح والشفافية ليتسنى للجمعية العامة تأدية دورها في التعيين. والنقطة الرابعة، أن تستمع الجمعية العامة بصورة علنية للمرشحين لكي تتمكن جميع الدول الأعضاء من اتخاذ قرارات مستنيرة بالقدر الكافي، وكما قيل هنا فإن ذلك يشكل تقدماً تاريخياً. أما النقطة الخامسة والتي لا يمكنني أن أغفل ذكرها، فهي الوعد المقطوع في القرار ٣٢١/٦٩ بتمكين الأمم المتحدة للمرة الأولى على الإطلاق من انتخاب امرأة لشغل منصب الأمين العام.

أعتقد باتخاذ هذه الخطوة التفوقية فيما يتعلق باختيار وتعيين الأمين العام فإنه يمكن أخيراً لجميع الأعضاء جعل أهلية النساء مرتكزة على قدراتهن المهنية والشخصية. لقد حان الوقت للنظر في اختيار امرأة لمنصب الأمين العام. وفي هذا الصدد،

٣٢١/٦٩ بتوافق الآراء. كما ينبغي أن نشكر موظفي الأمانة العامة الذين دعموا الاجتماعات التي عقدها في هذا العام الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

ليس هناك شك في أننا أحرزنا تقدماً كبيراً. فالقرار يعترف بعمل البعثات الدائمة في سياق فعالية الجمعية العامة، ويدعو الرئيس إلى عقد اجتماع غير رسمي للجمعية العامة بغية النظر في السبل والوسائل الآيلة إلى زيادة تعزيز التنسيق بين البعثات الدائمة والأمانة العامة. ويفتح القرار أيضاً الطريق أمام الأمانة العامة بحيث يتسنى لها أن تخطط الدول الأعضاء علماً بالقيود التي تعوق التنفيذ السليم للقرارات التي تتعلق بالأمانة العامة. ويحث القرار الرئيس ورؤساء اللجان الرئيسية على الاستمرار في زيادة المشاورات التي يجريها مع الدول الأعضاء من أجل تحسين الطريقة التي تتم بها أعمال اللجان الرئيسية. ويكرر هذا القرار أهمية أن تنقيد الجمعية بتاريخ افتتاح المناقشة العامة وفقاً للإجراءات التي نصت عليها بنفسها.

كذلك يطلب القرار إلى الأمين العام أن يقدم معلومات تتعلق بالتوازن بين الجنسين والأصل الإقليمي للرؤساء التنفيذيين وفريق الإدارة العليا في المنظمة - وهي مسألة ذات أهمية خاصة لوفدي.

ويكرر القرار أيضاً الحاجة إلى تزويد مكتب رئيس الجمعية العامة بالموارد البشرية اللازمة من أجل الحفاظ على الذاكرة المؤسسية.

لا جدال في القول إن انتخاب الأمين العام كان الموضوع الأكثر إثارة للاهتمام في المناقشة التي جرت هذا العام، وذلك لأسباب مختلفة. فإلى جانب الإشارة إلى ضرورة تنفيذ المادة ١٤١ من النظام الداخلي للجمعية العامة تنفيذاً كاملاً، ثمة عناصر قد تم استحداثها وهي تدعو إلى الشفافية في العملية، مثل العمل المنسق لرئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن عندما يحين طلب التقدم بأسماء المرشحين، وأيضاً كفالة أن يتم

الأمين العام. تلك الرسالة السياسية واضحة جداً في القرار. لعلنا نأمل أن يكون الأمر في الواقع هو كذلك، لأنه حان الوقت لكي يكون الأمين العام المقبل امرأة.

ونشعر بالتشجيع إذ أنه من الآن فصاعداً، وللمرة الأولى في التاريخ، تتاح لنا الفرصة ليس فقط لنعرف أسماء المرشحين وسجلاتهم، بل ستتاح لنا القدرة للتفاعل مع المرشحين أنفسهم.

أفهم أن إحداث تغييرات في الأمم المتحدة لا يتم بالسرعة التي نريدها. إننا اليوم بصدد اتخاذ خطوات هامة جداً، ولكن لا يزال يتعين اتخاذ خطوات أخرى حاسمة. على الرغم من الإنجازات التي تحققت هذا العام، ستواصل كوستاريكا العمل بنفس الحماس والتصميم لإيجاد الزخم السياسي اللازم لمجلس الأمن ليقدم للجمعية العامة ليس مرشحاً واحداً فقط، بل مرشحين أو أكثر بحيث يمكن أن يكون هناك انتخاب وليس مجرد عملية تعيين.

يساورنا أمل مماثل في إحداث المزيد من التغييرات الرئيسية في الأجل القصير، وسوف نواصل الدعوة إلى جعل الولاية لفترة واحدة مدتها سبع سنوات لضمان استقلالية المنصب. إن إعادة الانتخاب ليست أفضل صيغة لضمان الحصول على التصميم والقيادة اللتين نحتاج إليهما الآن من أجل البشرية. في أوقات الأزمات هذه عندما تكون الكثير من الأرواح تتأرجح في كفة الميزان، وعندما ينبغي لنا فتح حدودنا بدلاً من إغلاقها والتصرف بشجاعة بدلاً من إغماض أعيننا وإغلاق حدودنا، عندها أفعالنا وقراراتنا تحدث فرقاً.

السيد لوكي ماركيز (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):
يود وفد إكوادور أولاً أن يعرب عن شكره الخالص للجهود التي بذلها الممثلان الدائم لكرواتيا وناميبيا، السفير فلاديمير دروبنيك والسفير ولفريد إمفولا، وفريقهما في توجيهنا بمهارة وصبر كبير صوب تحقيق نتيجة لعملنا، أي اتخاذ القرار

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):
ترحب البرازيل باتخاذ القرار الهام ٣٢١/٦٩ هذا بتوافق
الآراء، وهو القرار المتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة.

إن القرار لهذا العام يتضمن تغييرات هامة في عملية
اختيار الأمين العام وتعيينه، وبخاصة ما يتعلق بالشفافية.
فالعملية ستبدأ الآن برسالة مشتركة من رئيسي الجمعية العامة
ومجلس الأمن موجهة إلى جميع الدول الأعضاء، تطلب تسمية
مرشحين لمنصب الأمين العام. وسوف يتم بصورة متواصلة
تعميم أسماء الأفراد المطروحة للنظر فيها. وستجري الجمعية
العامة حوارات أو اجتماعات غير رسمية مع المرشحين لهذا
المنصب. وقد تم وضع معايير أكثر موضوعية للصفات التي
يتوقع من الأمين العام أن يمتلكها. كذلك سوف تدعى الدول
الأعضاء إلى النظر في طرح مرشحات لهذا المنصب. هذه كلها
إنجازات هامة. وقد استطعنا أن نغتنم فرصة ضيقة لكفالة أن
تكون العملية المقبلة لاختيار الأمين العام وتعيينه، المتوقعة أن
تحدث في العام المقبل، أكثر شفافية.

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر الرئيسين المشاركين للفريق
العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السفير
فلاديمير درونيك ممثل كرواتيا، والسفير ويلفريد إمفولا ممثل
ناميبيا، على عملهما الممتاز.

أثناء التفاوض بشأن الوثيقة التي اعتمدت للتو، قدمت
البرازيل أيضا مقترحات أخرى لم تدرج للأسف في هذا القرار
التوافقي. فهناك مسائل هامة لا يزال يتعين معالجتها. إحدى
هذه المسائل هي كيفية ضمان دور أكثر نشاطا للجمعية
العامة في تعيين الأمين العام، وفقا للمادة ٩٧ من ميثاق الأمم
المتحدة، كي لا يتم مجرد البصم على قرار مجلس الأمن. وثمة
مسألة أخرى حول عمّا إذا كان باستطاعة مجلس الأمن أن
يرسل أكثر من اسم واحد لكي تنظر فيها الجمعية العامة.
علاوة على ذلك، لم يكن ممكنا أن يتضمن النص اقتراحا

إطلاع الدول الأعضاء المدرجة أسماؤها في القائمة على ما
يحدث. وبما أن القرار ينص على عقد اجتماعات غير رسمية
بين الجمعية العامة والمرشحين، يود وفدي أن يسلط الضوء
على الدعوة الواردة في الفقرة ٣٨ ومفادها أن تنظر الدول في
ترشيح نساء لمنصب الأمين العام. فمن المؤكد أن الوقت قد
حان للقيام بذلك. والواقع أننا نخلقنا عما يحدث في كثير من
البلدان حول العالم التي يكون فيها قادة الدولة أو الحكومة من
النساء. لقد حان الوقت كي تكون لدينا امرأة لقيادة الأمم
المتحدة بصفتها الأمين العام.

ومن البديهي أن تترافق هذه التدابير الهامة التي تتصف
بالشفافية مع تدابير أخرى تؤكد الدور النشط الذي يجب
أن تؤديه الجمعية العامة عندما يتعلق الأمر بتعيين الأمين
العام، عملا بالمادة ٩٨ من ميثاق الأمم المتحدة. وبالنسبة
إلى وفدي، تكتسي أحكام الفقرة ٤٤ أهمية خاصة في هذا
الصدد، ألا وهي أن نواصل مناقشاتنا خلال الدورة المقبلة،
ونستمر في اتخاذ القرارات بشأن مسائل من قبيل، على سبيل
المثال، عدد التوصيات التي يستحسن لمجلس الأمن أن يقدمها
إلى الجمعية العامة، أو مدة ولاية الأمين العام. ونحن ملتزمون
بإجراء المحادثات، ومناقشة هذه المسائل وبحثها بغية التوصل
إلى اتخاذ القرارات التي يمكن أن تجعل عملية تعيين الأمين العام
أكثر ديمقراطية، أو حتى أفضل من ذلك، تعيين امرأة لمنصب
الأمين العام.

وخلال الدورة الحالية للفريق العامل المخصص المعني
بتنشيط أعمال الجمعية العامة، كان هناك هدف لوفد إكوادور
يتمثل في إعادة التأكيد على الحقوق والامتيازات المتعلقة
بالجمعية العامة عملا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن
ذلك أن يجعلها الهيئة الأكثر تمثيلا في المنظمة. إن جميع الدول
مثلة هنا على قدم المساواة. وهدفنا في السنة المقبلة سيكون هو
نفسه. والطريق أمامنا ما زالت طويلة.

ضرورة تحقق الإرادة السياسية من قبل دولنا الأعضاء لضمان دعم الجمعية وتمكينها بشكل كامل للاضطلاع بدورها المنوط بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، لنا جميعاً أن نفخر بإنجازات الجمعية وهباتها في مجالاتها المختلفة. ولكننا ندرك أيضاً أن هناك الكثير الذي يتعين عمله للتغلب على أوجه القصور فيها. لذلك، ومع اتخاذ هذا القرار اليوم، دعونا نتعهد جميعاً أيضاً بأن يستثمر كل منا رأس ماله السياسي والوفاء بمسؤولياتنا بالكامل لضمان أن تصبح الجمعية العامة منبراً قوياً للمجتمع الدولي من أجل جعل العالم أكثر سلاماً وأماناً وازدهاراً للجميع.

أخيراً، تود إندونيسيا أن تؤكد أنها ستواصل أداء دورها بفعالية في الفريق العامل المخصص، وفي المحافل الأخرى أيضاً، بهدف تنشيط الجمعية العامة.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يود وفد بيلاروس أن يشكر سعادة السيد فلاديمير دروبنيك وسعادة السيد ويلفريد إمفيولا، الممثلين الدائمين لكرواتيا وناميبيا على التوالي، فضلاً عن زملائهما المجتهدين. لقد سعوا بحنكة وثبات ونشاط إلى حل توفيتي دون إخلال بالموضوعية. كما أنهم اتخذوا نهجاً تحليلياً جاداً إزاء المفاوضات - مما سمح لنا بتحقيق نتيجة كانت تبدو غير واردة قبل بضعة أشهر فحسب.

نود أن نشير أيضاً إلى الإسهام المهم لوفود حركة عدم الانحياز في تحقيق نتيجة إيجابية في المفاوضات. ونشكر الوفد الجزائري ومنسق حركة عدم الانحياز بشأن تلك المسألة لاتساقهما والمواقف المبدئية التي اتخذها في بلورة موقف الحركة وتعزيزه في مفاوضات صعبة للغاية بشأن تنشيط الجمعية العامة.

يقضي بمناقشة مدة التعيين وتحديد فترة ولاية الأمين العام، على الرغم من أن عدداً كبيراً من الوفود يدعم ذلك، إكراماً لتحقيق توافق في الآراء.

تلك هي بعض الأسئلة التي تحتاج إلى مناقشة باستمرار. إن عملية اختيار الأمين العام وتعيينه هي من الأهمية القصوى بمكان للمنظمة. والبرازيل تكرر التزامها بتحسين هذه العملية بغية جعلها أكثر شمولاً، وتعددية، وانسجاماً مع عالم متعدد الأقطاب على نحو متزايد.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يتقدم وفدي بالشكر والثناء إلى الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، السفير فلاديمير دروبنيك ممثل كرواتيا، والسفير ويلفريد إمفيولا ممثل ناميبيا، على قيادتهما وجهودهما الهامة في توجيه الأعمال التي يقوم بها الفريق.

ووفدي يعقد آمالاً كبيرة على القرار ٣٢١/٦٩، الذي اتخذناه للتو. ويحدونا أمل وطيد في تنفيذ جميع أحكام القرار. وفي هذا القرار، نؤكد مجدداً على المكانة المركزية للجمعية العامة باعتبارها الجهاز التداولي والتمثيلي وصانع السياسات الرئيسي في الأمم المتحدة، فضلاً عن دورها وسلطتها فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية للمجتمع الدولي. ويعرب القرار عن العزم على تعزيز دور الجمعية العامة في اختيار وتعيين الأمين العام والرؤساء التنفيذيين الآخرين، مع زيادة الشفافية والمساءلة في العمليات ذات الصلة. كما نشدد على ضرورة مواصلة تعزيز الذاكرة المؤسسية لمكتب رئيس الجمعية العامة من خلال تقديم الدعم المناسب من الموظفين والموارد.

وهذا القرار مهم جداً في واقع الأمر، لأسباب ليس أقلها تلك العناصر الجديدة العديدة التي تضمنها والمتعلقة بتعزيز دور الجمعية. وإندونيسيا تهنئ كل الوفود التي عملت بلا كلل بغية جعله موضوعياً وتطلعياً. وفي الوقت نفسه، نود التأكيد على

ما هو أبعد من ذلك. فيمكنها أن تجلس ببساطة وأن يستمع بعضها إلى بعض ويتفهم رغبات الآخرين وتوقعاتهم. تلك هي معجزة التعاطف، وقدرتنا على المضي قدماً صوب تلك المعجزة هي ما سيحدد مستقبل المنظمة.

السيد نورماند (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): فرنسا تؤيد البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

ونحن نهنئ جميع الدول الأعضاء على المرونة والروح البناءة التي مكنت من تحقيق هذه النتيجة الهامة. وأود أن أحص بالتهنئة سفير كرواتيا، السيد فلاديمير درويناك، وسفير ناميبيا، السيد ويلفريد إمفيولا، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة والميسرين للمناقشة، وفريقيهما، لالتزامهم الذي ساعد على التوصل إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣٢١/٦٩. وهذا القرار مهم - بل وتاريخي - لأنها المرة الأولى التي اتفقت فيها كل الدول الأعضاء على تعزيز الشفافية في عملية اختيار الأمين العام. وتشمل الإبداعات ذات الصلة الجوانب التالية، تحديداً.

الرسالة المشتركة لرئيس مجلس الأمن ورئيس الجمعية العامة ستوجه الدعوة لتقديم الترشيحات. وتنشر قائمة المرشحين على فترات منتظمة. وتعقد اجتماعات غير رسمية بين المرشحين لمنصب الأمين العام والدول الأعضاء. وثمة اعتراف أيضاً بالحاجة إلى أن تؤخذ الاعتبارات الجنسانية بعين الاعتبار في اختيار كبار المسؤولين في المنظمة والأمين العام. وأخيراً، فإن الدول مدعوة للنظر في مجموعة من المعايير عند تقديم مرشح ما - بما في ذلك تعدد اللغات. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الأعضاء الأخرى، فإن هذه النقطة الأخيرة مهمة بالنسبة لنا. وتلك إبداعات رئيسية تلي التطلعات المشروعة لتحقيق قدر أكبر من الشفافية في تعيين الأمين العام. ونحن نرحب بتلك النتيجة، التي تشمل التغييرات التي كنا ندعو إليها.

إننا نشعر بتفاؤل حذر إزاء القرار ٣٢١/٦٩. ولا شك أن اتخاذ هذا القرار بتوافق الآراء، على خلفية الاهتمام الكبير بالموضوع في مناقشات صعبة نوعاً ما، يلهمنا الأمل. وفي الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن كفالة أي تغيير في المنظمة لا تكمن في نصوص القرارات - فمشكلة عدم تطبيق القرارات معروفة للجميع هنا. والشرط الضروري لأي تغيير هو التعاون العملي، الذي لا يقوم على أساس الرغبة في إقناع الشركاء - لدى صياغة تلك القرارات - ولكن أيضاً وقبل كل شيء، على أساس قدرتنا على الاستماع للآخرين. والوقت والأحداث المقبلة في المنظمة كفيلة ببيان ما إذا كنا قد نجحنا حقاً في التوصل إلى اتفاق.

وبيلاروس ترحب بإدراج مقترحات في نص القرار لإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية ترشيح وتعيين الأمين العام. فالحاجة إلى التصويت السري عند تعيين الأمين العام - في امثال وثيق لأحكام الجمعية العامة - وإرساء التوازن الجنساني والجغرافي عند اختيار المرشحين لذلك الواجب أمور مهمة أيضاً. ونحن نفترض أن ذلك التوازن لا يمكن أن ينشأ في فترة وجيزة، ولكن ينبغي أن يتم تدريجياً. ونفترض أيضاً أن المشاركة في هذه العملية من قبل جميع الدول الأعضاء، مع تصرف كل عضو وفقاً لقدراته، ستسمح لنا بتعزيز المنظمة بشكل عام، بدون تجاوز لاختصاص ميثاق الأمم المتحدة. وهذا أيضاً الهدف الذي تخدمه الخطوات الرامية إلى تحسين أساليب عمل الجمعية العامة وتعاونها مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، بات من الواضح أن العملية التي كنا فيها مشاركين وشهوداً قد حققت ما هو أكثر من هذه النتيجة المباشرة بكثير، وهو ما يتجلى في الوثيقة التي اعتمدناها اليوم. وتبين أيضاً أنه، بعد ٧٠ عاماً من وجود الأمم المتحدة، لم تفقد الدول الأعضاء القدرة على اتخاذ المواقف المبدئية، والذهاب، في بعض الأحيان على الأقل، إلى

الحاسمة المرتبطة بموضوع تنشيط الجمعية العامة، ولا سيما تلك المتعلقة باختيار الأمين العام وتعيينه. وكانت تلك رغبة جميع الأطراف في التوافق، فضلا عن الرغبة المشتركة في عدم تفويت الفرصة عشية عملية اختيار الأمين العام الجديد، التي جعلت هذا القرار ممكنا. لقد عملنا على هذا القرار لعدة أشهر، وتظهر النتائج النهائية بوضوح ما يمكننا إنجازه إذا تصرفنا وعملنا معا. ويشكر الرئيس المشارك بصدق جميع الوفود على ذلك.

ثانيا، تطرقنا طيلة مناقشاتنا وتبادل وجهات نظرنا، سواء بشكل رسمي أو غير رسمي، للعديد من جوانب المسألة المحورية المتعلقة بتنشيط الجمعية العامة. وكما يوضح القرار المعروض علينا، جرى تناول بعض المسائل بنجاح، ووجدت لها حلول ملائمة وفعالة. ومن ناحية أخرى، ظلت بعض المسائل معلقة لمعالجتها بشكل صحيح أثناء الدورة السبعين للجمعية العامة وبعدها. ببساطة، لقد أبحرنا الكثير، ولكن لم ننته من عملنا بشأن تنشيط الجمعية العامة حتى الآن.

لقد كانت مناقشاتنا غنية من حيث المضمون وإبداعية، وتضمنت أفكارا ومقترحات جديدة، تسهم بالتالي في تحسين نوعية هذا القرار. ويتجلى جوهر مناقشاتنا في تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/69/1007)، الذي لا يزال يشكل نقطة انطلاق هامة لبعض جوانب عملنا في المستقبل.

وفي الختام، إسمحوا لي مرة أخرى، بالنيابة عن الممثل الدائم لناميبيا، صديقي السفير يلفريد إمفولا، وبالأصالة عن نفسي، الإعراب عن امتناننا لجميع الزملاء على تعاونهم الحقيقي والعالي من حيث المهنية. ونشكر بحرارة الزملاء من إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وخاصة السيد جورج تسالينر، ونشكر بشكل خاص رئيس الجمعية العامة، معالي السيد سام كوتيسا، الذي كلفنا بالرئاسة المشتركة، ودعمنا بقوة طوال العملية. ونشكر جميع الوفود.

أود أيضاً أن أشدد على عنصر أساسي جعل التوافق بشأن النص ممكناً، وأعني بذلك أن تلك النتيجة تحترم التوازن المؤسسي الواسع بين هيئات الأمم المتحدة على النحو الذي أرساه ميثاق الأمم المتحدة. فالمادة ٩٧ من الميثاق، التي تنص على أن "تعين الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن"، لم تمسها نتيجة القرار.

أود أن أؤكد مدى أهمية توصلنا إلى توافق في الآراء على اعتماد هذا القرار، وتمكننا من تجنب المجازفة بإجراء تصويت، كان سيدخل الأمم المتحدة في أزمة مؤسسية. وتظهر هذه النتيجة بأنه بوسعنا من خلال إظهار روح التوافق، المضي قدماً معنا، لتحقيق التقدم في منظمنا المشتركة، من خلال احترام القواعد التي تنظم العلاقة بين هيئات الأمم المتحدة وضمان قيامها بمهامها.

وفي الختام، أود أن أؤكد للجمعية العامة دعم فرنسا والتزامها بتنفيذ نتائج هذا القرار في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

السيد دروبنيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان ختامي مقتضب بالنيابة عن الرئيسين المشاركين.

إن القرار ٣٢١/٦٩ الذي اتخذناه للتو وثيقة مهمة وشاملة، ستستخدم بشكل عملي في وقت قريب جداً. وهو يعبر عن الموقف المشترك لجميع الدول الأعضاء، مما يعزز مضمونه وتأثيره. ويلبي مصالح كل الدول الأعضاء. ولكن بوسعنا بالتأكيد الذهاب خطوة أبعد، والقول بكل ثقة بأن هذا القرار يصب في المقام الأول في مصلحة المنظمة. وإسمحوا لي أن أشير إلى نقطتين بإيجاز.

أولاً، إن هذا القرار نتيجة لعمل طويل ودؤوب قامت به العديد من الدول الأعضاء، وكان نتيجة أيضاً لاستعدادها للانخراط في مناقشة موضوعية شاملة بخصوص العديد من المسائل

بالإضافة إلى القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة، تثبت بقوة الإرادة السلمية وروح التعاون لأعضاء المنطقة.

وخلال هذه الدورة، فإننا نعرض مشروع قرار يحدد القضايا التي تهم المنطقة، فضلا عن الإجراءات التي اتخذت منذ تولي الأوروبي الرئاسة في الاجتماع الوزاري السابع الذي عقد في مونتيفيديو خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حيث تم اعتماد إعلان مونتيفيديو وخطة العمل. إن تلك الوثائق لا تزال مهمة ويجري تنفيذها حاليا.

لقد بذلت جهود كبيرة وتم تعزيز شبكة التعاون القائم بين الـ ٢٤ دولة طرفا في المنطقة في العديد من المجالات المختلفة. وهناك الكثير الذي يتعين القيام به، ونحن ندرك ذلك. لكن هذا هو الهدف بالضبط من هذه الآلية: أي الاستمرار في العمل لصالح الدول الأعضاء وشعوبها وتعزيز السلام والتعاون الدوليين.

ونأمل أن ينعقد الاجتماع الوزاري الثامن للمنطقة، في كابو فيردى في المستقبل القريب، وننقل لكابو فيردى شرف قيادة المنطقة للقادمين.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد مضى أكثر من ٣٠ عاما على مشاركة البرازيل في إنشاء الجمعية العامة لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. ثم كما هو الحال الآن، سعت البرازيل، جنبا إلى جنب مع البلدان الشريكة في أمريكا الجنوبية والأفريقية، لتعزيز منطقة جنوب المحيط الأطلسي كم منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وقد عززت المنطقة منذ نشأتها، تلك الأهداف الأصلية.

كما واجهت التحديات التي تطرحها القضايا العالمية الراهنة التي تهم البلدان النامية، مثل التنمية المستدامة، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومسائل نزع السلاح ومكافحة الفقر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري لسفير كرواتيا دروبنيك، وسفير ناميبيا إمفولا، وهما الرئيسان المشاركان للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة، اللذان أدارا باقتدار مناقشات ومفاوضات الفريق العامل. وأنا على يقين من أن أعضاء الجمعية سيشاركونني الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/69/973 و A/69/973/ADD.1)

مشروع القرار (A/69/L.89)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأوروبي لعرض مشروع القرار A/69/L.89.

السيد سيرياني (الأوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إنه لشرف لوفد الأوروغواي، الذي يرأس منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، أن يعرض مشروع القرار A/69/L.89 على الجمعية العامة.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام (A/69/973) وإضافته (A/69/973/Add.1) بشأن الأنشطة التي تضطلع بها المنطقة.

ونشير إلى أنه من خلال القرار ١١/٤١، الذي اتخذ في عام ١٩٨٦، أعلن جنوب المحيط الأطلسي منطقة للسلام والتعاون، في حين اعتمد الاجتماع الوزاري الثالث للمنطقة، الذي عقد في برازيليا في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، إعلان اعتبار جنوب المحيط الأطلسي منطقة لا نووية. وتلك الوثائق،

المقبل للمنطقة. وأتمنى لحكومة كابو فيردي كل التوفيق في رئاستها، وأشجع الدول الأعضاء في المنطقة على المشاركة بنشاط في الاجتماع الوزاري المقبل. أود أيضا أن أتقدم بخالص الشكر إلى حكومة أوروغواي على العمل الممتاز الذي قامت به حتى الآن خلال رئاستها للمنطقة.

السيد ماسيو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): إن الأرجنتين فخورة بأن تكون من مقدمي مشروع القرار A/69/L.89، الذي عرضته أوروغواي للتو، نظرا لإيماننا الراسخ بالأهمية التي تكتسيها منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، التي أنشئت عام ١٩٨٦ بمبادرة من البرازيل، وبدعم من بلدي. يجسد انخراط بلدي في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي التزامه بالقيم العالمية للسلام والأمن الدوليين وتحقيق التنمية المستدامة في نصف الكرة الجنوبي.

ونشيد بالقيادة والعمل الممتاز الذي قامت به حكومة أوروغواي بوصفها الرئيس المؤقت للمنطقة منذ عام ٢٠١٣، وعلى وجه الخصوص نعرب عن امتناننا لحكومة كابو فيردي على عرضها استضافة الاجتماع الوزاري المقبل للمنطقة في موعد يحدد فيما بعد.

ويعكس إعلان مونتيفيديو، الذي اعتمد في عام ٢٠١٣، أثناء الاجتماع الوزاري السابع للمنطقة، التوافق في الآراء للأعضاء في المنطقة بشأن بعض المسائل الحساسة للغاية، مثل الحاجة إلى مواصلة العمل لوضع نهاية سريعة وغير مشروطة للاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره. وفي تلك المناسبة، أعرب الأعضاء في المنطقة عن قلقهم إزاء استمرار الحالات التي تؤثر سلبا على سيادة ووحدة أراضي بعض الدول الأعضاء في المنطقة. نحن ندعم جهودها في تعزيز مبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفي البحث عن حلول تفاوضية للصراعات الإقليمية التي تؤثر عليها.

والأهمية الخاصة لمركز هذه المنطقة يكمن في كونها ليست مجرد منطقة سلام وتعاون، ولكنها أيضا منطقة خالية من

وقد أسفرت سبعة اجتماعات وزارية لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي منذ عام ١٩٨٤ عن وضع مجموعة المبادئ المتعلقة بأنشطة الترتيب الإقليمي. وقد مكن آخر اجتماع وزاري عقدته المنطقة في مونتيفيديو يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الدول الأعضاء من تحديد التزاماتها ومواصلة جهودها الرامية إلى تعميق التعاون في مجالات مثل الحوكمة العالمية، التنمية، المسائل الاقتصادية والمالية، نزع السلاح والسلام والأمن، والدفاع، والتنمية المستدامة وتغير المناخ والمحيطات والموارد البحرية، والجنائية الدولية. علاوة على ذلك، تم في ذلك الاجتماع اعتماد مبادرات التعاون العملي المنصوص عليها في خطة عمل مونتيفيديو، في المجالات التالية: تحديد واستكشاف قاع البحار، وحماية وحفظ البيئة البحرية والبحث العلمي البحري والنقل الجوي والبحري والسلامة البحرية والأمن البحري والأمن العام والجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلا عن بناء القدرات.

وتجسد هذه الالتزامات والولايات الطموحة، التي اعتمدها وزراء دولنا ازدياد الأهمية الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية لمنطقة جنوب المحيط الأطلسي بالنسبة لدولها الساحلية في إطار الواقع العالمي الحالي السياسي والاقتصادية. ونأمل أن يستمر مسعانا المشترك في زيادة عمليات التبادل بين شعوب أفريقيا وأمريكا الجنوبية، التي تربطها بقوة الأواصر التاريخية والتراث الثقافي.

أود أن أشدد على التزام الدول الأعضاء في المنطقة بتجنب عسكرة جنوب المحيط الأطلسي من خلال توثيق المزيد من التعاون بهدف تعزيز السلام والتنمية. وهذه هي القيم التي نسعى إلى التأكيد عليها من خلال مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لحكومة كابو فيردي التي عرضت مشكورة استضافة الاجتماع الوزاري

وفي الختام، نحن ممتنون للدعم الذي ستلقاه هذه المبادرة الإقليمية، الأمر الذي يعكس الالتزام الفعال من كل من ساحلي جنوب المحيط الأطلسي بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاحترام التام لحقوق الإنسان، والقانون الدولي، والسلام والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.89، المعنون "منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، أصبح البلدان التاليان من مقدمي مشروع القرار A/69/L.89: البرازيل والسويد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار A/69/L.89؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.89 (القرار ٦٩/٣٢٢).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال؟ تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى مشروع القرار A/69/L.88، الذي جرى تعميمه في إطار البند ٦٨ من جدول الأعمال، المعنون "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها".

الأسلحة النووية، وجاءت نتيجة لجهد نابع من المثل العليا للسلام والأمن الدوليين التي أدت إلى ولادة الأمم المتحدة ذاتها، فضلا عن مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي تنتمي إليها دول المناطق المختلفة. وفي هذا المقام، تعتقد الأرجنتين أنه على الرغم من أن بعض البلدان غير أعضاء في المنطقة، فقد بدأت تعتمد موقفا مسؤولا يحترم أهداف السلام والأمن الدوليين، والالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بالحظر المفروض على أسلحة الدمار الشامل التي فرضتها المنطقة على نفسها.

لقد حددت خطة عمل مونتيبيديو تدابير تعاون معينة، إدراكا للعديد من القطاعات الواعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعليه، فإن إنشاء الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، عملا بخطة عمل مونتيبيديو في عام ٢٠١٣، يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للأرجنتين إذ إنه يتيح فرصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المنطقة. ولذلك تقترح الأرجنتين تنظيم واستضافة الاجتماع الأول للفريق، آخذة تلك الفرصة لإطلاق كامل نطاق المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالتعاون في مجال الدفاع.

وإذ تدرك الأرجنتين مسؤولياتها في مجال البحث والإنقاذ في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، فقد بدأت عملية الانضمام إلى مشروع البحث والإنقاذ في المدار الأرضي المتوسط لشبكة ساتلي كوسباس - سارسات من خلال إنشاء محطات أرضية في إقليم الأرجنتين، الأمر الذي سيحسن كثيرا أوقات تلقي نداءات الاستغاثة في جنوب المحيط الأطلسي.

ونحن ملتزمون بحماية وحفظ البيئة البحرية والموارد البحرية الحية والعلوم البحرية. وأطلقت جمهورية الأرجنتين مبادرة "Pampa Azul" التي تهدف إلى توسيع نطاق المعرفة العلمية كأساس لسياسات الحفظ وإدارة الموارد الطبيعية وإلى تشجيع الابتكارات التكنولوجية التي تنطبق على الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية.

القرار جاء ثمة مشاورات مكثفة فيما بين الدول الأعضاء والتي اختتمت بنجاح من أجل كفالة توافق كامل في الآراء بشأن النص. ونقدر مشاركة عموم الأعضاء في المفاوضات والروح البناءة التي تحلى بها الأعضاء عبر كافة مراحل العملية. إن مشروع قرار اليوم يأتي عقب مشروع قرار آخر بادرت بتقديمه أرمينيا في وقت سابق واعتمده مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس. وأوصى مجلس حقوق الإنسان في الفقرة ٢٢ من قراره بأن تعلن الجمعية العامة هذا اليوم الدولي، ويسرني أننا عازمون على الاستجابة لاقتراحه.

لقد أزهقت أرواح الملايين من البشر نتيجة أبشع الجرائم - جريمة الإبادة الجماعية - والتي أثبت الجنس البشري، ويا للعار، القدرة على ارتكابها. ويقترح مشروع قرار اليوم في فقرته المحورية ١ إعلان ٩ كانون الأول/ديسمبر اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، ويوما للتفكير الجماعي في معتقدات ملايين البشر وآمالهم وتطلعاتهم التي حطمتها الوحشية والعنف والكرهية بخسة.

اعتمدت الأمم المتحدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. فقد أسفرت عقود من التحليل العميق لظاهرة تلك الجريمة وأسبابها الجذرية وعواقبها، والتي اضطلع بها المحامي المشهور رافائيل ليمكين، عن تمكين المجتمع الدولي بوضع هذا الصك القانوني الهام لمنع أعمال الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. والواقع أن مواجهة المجتمع الدولي المتكررة لارتكاب أعمال إبادة جماعية خلال العقود التي تلت اعتماد ذلك الصك تؤكد مدى أهمية أن نواصل اتخاذ إجراءات جماعية قوية لمنع وقوع تلك الآفة.

ومن المفارقات، أنه في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٨٥، أي قبل ٣٠ عاما تحديدا، بادرت هيئة من هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وهي اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في وثيقة تاريخية معروفة باسم تقرير

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة اختتمت، في جلستها العامة ٧٧، المعقودة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، نظرها في البند ٦٨ من جدول الأعمال. ولكي تنظر الجمعية العامة في البند ٦٨ من جدول الأعمال، سيكون من اللازم إعادة فتح باب نظرها فيه. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ٦٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، إحالة البند ٦٨ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثالثة. ولكي تتمكن من البت بسرعة في الوثيقة، هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند ٦٨ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة، وأن تشرع فوراً في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ٦٨ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مشروع القرار (A/69/L.88)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا، الذي سيعرض مشروع القرار.

السيد مناساكنيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي فخر وشرف أرمينيا وانطلاقاً من إحساسها بالواجب أن تعرض مشروع القرار A/69/L.88، المعنون "اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة"، بالنيابة عن الدول المقدمة له البالغ عددها ٨٤ دولة والتي تشعر أرمينيا ببالغ الامتنان لها. إن مشروع

”لن يتكرر ذلك أبداً“ يجب ألا ننطقها سوى مرة واحدة. وأقتبس من تقرير ويتيكر، ”لقد قيل بحق أن الذين لا يتعلمون من التاريخ سيكررون أخطائه لا مناص“.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد منيسي (سوازيلند).

وبالنسبة لضحايا تقاعسنا في الماضي، فإن اليوم الدولي سيعيد الكرامة. وإنكار قدسية حياة الملايين هو الظلم البين. وهذا الحرمان من العدالة يقض مضاجع أجيال الناجين، ونقول ذلك من وحي تجربتنا. فهو يبدد الثقة في المساءلة. ويقوض مكافحة الإفلات من العقاب التي لا تقل أهمية عن المصالحة الحقيقية. ونحن جميعا مسؤولون بشكل جماعي، كما في أي وقت مضى، عن وضع اللبنة الأساسية لإقامة نظام واضح يهدف إلى حرمان الجناة المحتملين من القدرة على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. إنه السبيل الأنسب لإحياء ذكرى الضحايا.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.88 المعنون ”اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/69/L.88، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: أندورا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تايلند،

ويتيكر، بطرح فكرة إنشاء هيئة دولية محايدة معنية بمنع الإبادة الجماعية. ومن المخزي أن تلك التوصية وغيرها من التوصيات التي جاءت في التقرير لم تتحقق في ذلك الوقت. ولقت المبادرة آذانا صماء لأنه من الواضح أن الضغوط الفورية خلال تلك الفترة كانت رادعا حال دون إجراء دراسة متعمقة للمخاطر الوشيكة لتكرار جريمة الإبادة الجماعية. وبعد أقل من ١٠ سنوات، شهد المجتمع الدولي حدوث تلك الجريمة مجدداً.

استغرق المجتمع الدولي وقتاً طويلاً للتفكير في ما سماه الأمين العام السابق كوفي عنان تواطؤ مع قوى الشر قبل وضع آليات ملموسة، ولكنها ربما كانت لا تزال متواضعة لمنع الإبادة الجماعية. وبالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أصبح المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية، والمكتب المشترك الذي يتشاطر مع المستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، في مركز الصدارة في مجال منع الإبادة الجماعية داخل المنظومة الهائلة لحماية حقوق الإنسان. وقد نهتينا جهودهما الجديرة بالثناء إلى الأولوية الحاسمة الأهمية المتمثلة في الإنذار المبكر واتخاذ إجراءات مبكرة لتفويت الفرصة على الجناة المحتملين لارتكاب هذه الجريمة البشعة. ولكن علينا أن نسهم إسهاماً كبيراً في تغيير ثقافة منظمنا من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. ونعتقد أن هذا اليوم الدولي سيكون منبرا هاما لمنع ارتكاب تلك الجريمة عن طريق إحياء ذكرى ضحاياها.

ومن شأن إحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية مساعدتنا على تجاوز ما نشعر به جميعاً من أسى وحزن وإحساس بالذنب وتحويله إلى تصميم على العمل معا من أجل تخليص العالم نهائياً من هذه الجريمة اللاإنسانية. ولا بد أن تبدي الأمم المتحدة، من خلال أعضائها وعلى نطاق المنظومة بأسرها، قدرتها على قيادتنا صوب تحقيق ذلك الهدف. وإلى جانب الأدوات والهيكل، فإن أكثر ما تحتاجه هو الإرادة. إن عبارة

السيد موكرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري وتهنئتي لوفد أرمينيا على اتخاذ هذه المبادرة الهامة. كما أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة، والأمانة العامة وجميع الوفود على الدعم الواسع النطاق لتوافق الآراء الذي أفضى إلى اتخاذ القرار ٣٢٣/٦٩ اليوم.

بالنسبة لوفد بلدي، يأتي القرار تنويجا منطقيا لعملية بدأت حينما اشتركت الهند وكوبا وبنما في تقديم واحد من أوائل قرارات الجمعية العامة، استجابة إلى دعوة رافائيل ليمنكين - القرار ٩٦ (د-١) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦ - الذي صدر بموجبه تكليف بصياغة اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. إن الهند طرف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. ونؤيد بقوة مبادئ منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وفي ضوء الحقوق الممنوحة بموجب الاتفاقية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نعتقد أن الالتزامات القانونية بالامتناع عن الإبادة الجماعية تعتبر موجهة لكافة الأطراف. لذلك قدمت الهند دعمها الكامل لقرار اليوم وشاركت في تقديمه.

ومن الجدير بالذكر أن الحافز لقرار الجمعية العامة الداعي إلى اتفاقية منع الإبادة الجماعية كانت جريمة الإبادة الجماعية البشعة التي وقعت في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية. وكان الشعار "لا لتكرار ذلك أبدا" المقياس الذي استخدمه المجتمع الدولي منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٧٠ عاما. ولكن للأسف، في الميدان، لم يمنع ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية خلال العقود السبعة الماضية، ولا سيما في قارتي آسيا وأفريقيا. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حينما اتفقنا جميعا على إنشاء مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة والذي يتألف من ٤٧ عضوا وتحويله السلطة. ويسرنا أن ١٧٠ دولة عضوا صوتت تأييدا للقرار ٢٥١/٦٠، الذي أنشأ مجلس حقوق الإنسان، وهو

تركيا، ترينيداد وتوباغو، تونس، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، صربيا، العراق، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، فانواتو، فيجي، قبرص، كمبوديا، كندا، كولومبيا، لبنان، مالطة، المكسيك، موناكو، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.88؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.88 (القرار ٣٢٣/٦٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحا للموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): إن رواندا، بوصفها من البلدان التي شهدت إحدى أسوأ جرائم الإبادة الجماعية، وهي الإبادة الجماعية ضد التوتسي، التي قتل فيها أيضا الهوتو وضحايا آخرون، تولي أهمية كبيرة لتكريم ذكرى الضحايا. ويتميز القرار ٣٢٣/٦٩، الذي اتخذ للتو، بتذكير المجتمع الدولي بالتزامه بالقيام بذلك.

لكننا نعتقد أنه، إضافة إلى تخصيص يوم دولي، ينبغي القيام بإحياء الذكرى حسب كل حالة وأن يضع المجتمع الدولي موعدا محدد لكل بلد عانى من أعمال الإبادة الجماعية. لذلك قررت رواندا أن تنأى بنفسها عن القرار. لكن موقفنا لا يعني أننا نعارض تحديد موعد دولي، ولكن المقصود منه هو التأكيد على أن لا بد من تسمية الضحايا، وتسمية كل جريمة من جرائم الإبادة الجماعية باسمها، وتحديد أيام إحياء الذكرى مع مراعاة تخصيص يوم محدد لكل بلد.

المحيطة، المقدم إلى مؤتمر قمة منظمة الاتحاد الأفريقي في توغو في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وستدرس وتنقح في بلدي.

وللأسف، في مطلع هذا القرن وفجر الألفية الثالثة، يمكن ملاحظة توجه مزعج في المبدأ المتفق عليه عالمياً لمنع الإبادة الجماعية لتحقيق غايات سياسية. وهذا هو الخطر الجسيم الذي يمكن أن يواجهه العزم الدولي على مكافحة الإبادة الجماعية بعد اعتماد اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨. ويمكن أن يكون، بكل المقاييس، أكبر ضرر لمكافحة ومنع الإبادة الجماعية منذ ذلك الحين.

وللدفاع عن هذه الحجة، أود أن أشير إلى الإدعاءات والالتزامات الموجهة ضد حكومتنا وبلدنا بارتكاب أعمال الإبادة الجماعية في المنطقة الغربية من البلد، بدارفور، منذ عام ٢٠٠٣. وسأقتصر بكل موضوعية على ذكر الشهادة المكررة على الصعيد العالمي، التي تشير إلى أن الأحداث التي وقعت في دارفور قبل التوصل إلى تسوية سلمية للتراع في أبوجا في عام ٢٠٠٦ وفي الدوحة عام ٢٠١١ لا تشكل جريمة الإبادة الجماعية. وأشدد على أنني أفعل ذلك للتحذير من المس بكرامة ضحايا الإبادة الجماعية، ولا سيما في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، وفي أفريقيا في عام ١٩٩٤، وربما في أماكن أخرى.

أولاً، في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قال الأمين العام آنذاك، السيد كوفي عنان، عن الحالة في دارفور "لا أستطيع أن أقول عن أعمال القتل إنها إبادة جماعية".

ثانياً، لقد أجابت لجنة التحقيق الدولية لدارفور بأن "حكومة السودان لم تنتهج سياسة الإبادة الجماعية بصورة مباشرة أو من خلال الميليشيات الخاضعة لسيطرتها".

ثالثاً، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، أكد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أنه "بالرغم من أن الأزمة في دارفور خطيرة، فإن الحالة لا يمكن وصفها بأنها إبادة جماعية".

هيئة شفافة منتخبة بطريقة ديمقراطية تمثل جميع المناطق في منظمنا. وهذه المناسبة، ندعو إلى جعل مجلس حقوق الإنسان أكثر استجابة، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، في توفير الإنذار المبكر للحالات التي يواجه فيها السكان خطر الإبادة الجماعية، حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يتصرف في الوقت المناسب لكفالة "لا لتكرار ذلك أبداً".

إن اليوم الدولي الذي أنشأناه من خلال هذا القرار سيتيح لنا الفرصة لإحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية، وكذلك الإعراب عن التضامن مع الناجين من جريمة الإبادة الجماعية. ومن خلال تأكيد رفضنا الأخلاقي والقانوني لجريمة الإبادة الجماعية، سيكون بوسعنا تعزيز عزمنا الجماعي على كفالة أن تظل هذه الجريمة البشعة بعيدة عن نطاق السلوك البشري المتحضر. واليوم من خلال اتخاذ القرار ٣٢٣/٦٩ بتوافق الآراء، تنضم الهند إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في إعادة تأكيد إيماننا بميثاق الأمم المتحدة، وكرامة الإنسان وقيمه، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء وللدول كبيرها وصغيرها.

السيد محمد (السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضاً أن أنهئ وفد أرمينيا على العمل الممتاز الذي اضطلع به.

يرحب السودان باتخاذ القرار ٣٢٣/٦٩، المعنون "اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة". ستحتفل حكومة جمهورية السودان بهذا اليوم المحدد في القرار لإحياء ذكرى الضحايا وتكريمهم، والذي من المؤكد أنه سيكون مناسبة سانحة ورسمية لتذكر أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية وفي أنحاء أخرى من العالم. وستعمم بشكل خاص، وكأحد شواغل بلدي الأساسية، الأحداث في قارتنا الأفريقية، وإحياء ذكرى الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ وتقرير منظمة الاتحاد الأفريقي والفريق الدولي للشخصيات البارزة للتحقيق في الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ في رواندا والأحداث

في دارفور بأنها "انتهازية سياسية واضحة". إنها ذات المنظمة التي أكدت وقوع حوادث إبادة جماعية في رواندا في عام ١٩٩٤، وفازت، بالتالي، بجائزة نوبل للسلام في عام ١٩٩٩. وأختتم بياني بالاقتباس من كلام السيد ديفيد هويال الذي وصف إساءة استخدام مصطلح الإبادة الجماعية بأنه مؤسف للغاية. وقد قال:

"إن نداءات الاستغاثة الكاذبة بحدوث إبادة جماعية في دارفور يمكن أن تؤدي فحسب إلى التقليل من شأن ذكرى حقيقة محرقة اليهود في أوروبا إبان الحرب العالمية الثانية [و] إلى تشجيع منكري محرقة اليهود".

والهدف من هذا القرار، كما نأمل، هو قمع إساءة الاستخدام هذه. ومرة أخرى، وبينما نخذر من تحريف هذا الهدف المشترك المتمثل في منع تكرار الإبادة من خلال تخليد الذكرى، نؤكد على تأييدنا لهذا القرار المتخذ للتو.

السيد جبرائيلوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية):
يأخذ وفد بلدي الكلمة لشرح موقفه بشأن القرار ٣٢٣/٦٩، المعنون "اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة".

إن تذكر ضحايا الإبادة الجماعية وإحياء ذكراهم يلقي صدى كبيرا لدى شعب أذربيجان. فهو يذكرنا بمرحلة مظلمة من تاريخنا وقعت في خوجالي. ومنذ عام ١٩٩٢، نحني في شهر شباط/فبراير الذكرى السنوية للجرائم البشعة التي ارتكبت ضد السكان المدنيين في بلدة خوجالي، الواقعة في منطقة ناغورنو كاراباخ التابعة لجمهورية أذربيجان.

ففي ليلة ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، تم الاستيلاء على بلدة خوجالي بصورة وحشية. وشهد المحجم على البلدة والاستيلاء عليها إبادة مئات الأذربيجانيين، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن. وجرى تشويه آلاف المدنيين وأخذهم

رابعا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قال رئيس ما كان يُعرف بمنظمة الوحدة الأفريقية، الرئيس النيجيري أولوسيغون أوباسانجو، "الآن، ما أعرفه عن السودان لا يتفق من أي وجه مع ذلك التعريف للإبادة الجماعية". وفي السابق، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أعلن الرئيس أوباسانجو، في مؤتمر صحفي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، أن "ذلك لا يصل، في تصورنا، إلى مستوى الإبادة الجماعية. إنه يمثل، بالتأكيد، صراعا. وهو يشكل ضربا من ضروب العنف".

خامسا، في آب/أغسطس ٢٠٠٤، خلصت بعثة الاتحاد الأوروبي لتقصي الحقائق في دارفور إلى أنه "برغم وقوع أعمال عنف على نطاق واسع في دارفور، لا يوجد أي دليل على الإبادة الجماعية". وقال المتحدث باسم البعثة، "لسنا بصدد حالة إبادة جماعية هناك".

سادسا، في أيار/مايو ٢٠٠٤، خلصت لجنة التحقيق التابعة لجامعة الدول العربية في دارفور إلى موقف مفاده أن الأحداث في دارفور لا تشكل إبادة جماعية أو تطهيرا عرقيا.

سابعا، في ما يتعلق بالأفراد والمنظمات غير الحكومية، قال رئيس الولايات المتحدة الأسبق جيمي كارتر خلال زيارة إلى دارفور في عام ٢٠٠٧: "نمة تعريف قانوني للإبادة الجماعية ودارفور لا تفي بهذا المعيار". وفي عام ٢٠٠٤، قالت منظمة أطباء بلا حدود بخصوص دارفور،

"بالصباح بأن ما يحدث هو جريمة الجرائم وبالخلط بين المسائل العسكرية والأمور الإنسانية لتبرير التدخل، يكون للكلمات حقا آثار ملموسة وتأثير سياسي عدواني".

وتنبه أطباء بلا حدود إلى أن استمرارها في عملها يستتبع "النأي بأنفسنا عن الدعاية ومقاومة حقبة اللاتباس هذه". وفي عام ٢٠٠٤، وصف رئيس منظمة أطباء بلا حدود (فرنسا) جان - إيرفي برادول الادعاءات بحدوث إبادة جماعية

فئات بعينها وتحمي الظروف المواتية لارتكاب مثل هذه الأعمال. وتعزيز سيادة القانون والتنمية الشاملة للجميع واحترام التنوع وحقوق الإنسان وسيلة فعالة لمعالجة الجذور العميقة للعديد من الصراعات ومنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. ويجب أن تكون الوقاية أحد الجوانب الرئيسية لمسؤوليات المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، والذي يجب أن يستخدم آليات الإنذار المبكر المتاحة له بكفاءة. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام "الحقوق أولاً" وبعمل مكتب المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص المعني بالمسؤولية عن الحماية، وكذلك بالدور الوقائي الذي تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والزعماء المحليون والدينيون والنساء والشباب والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

أود التأكيد هنا على الدور الذي تضطلع به شبكة أمريكا اللاتينية لمنع الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية.

ومسؤولية حماية المدنيين من انتهاكات حقوق الإنسان العامة والواسعة النطاق تقع في المقام الأول والأخير على عاتق الدولة، ولكن يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تلك الجهود ويتخذ إجراءات، حينما لا تقوم الدول الأعضاء - إما طوعاً أو لأسباب عدم القدرة بشكل كامل - بالوفاء بتلك الالتزامات، تمثيلاً مع المسؤولية عن الحماية المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). ونظمت شيلي، في إطار تلك الرؤية المتمثلة في دعم بناء القدرات، حلقات دراسية على الصعيدين الإقليمي والدولي مع المركز العالمي للمسؤولية عن الحماية في شيلي، مثل الاجتماع السنوي الخامس للشبكة العالمية لجهات التنسيق في مجال المسؤولية عن الحماية بشأن ضرورة توفير الحماية، الذي نظمته مع إسبانيا في تموز/يوليه.

وفي مواجهة جريمة الإبادة الجماعية، يجب أن تكون لدينا آليات دولية و/أو محاكم يمكن أن تكفل المساءلة ومنع الإفلات

رهائن؛ ولا يزال الكثيرون منهم مفقودين. وسويت البلدة بالأرض. وبلغت الوحشية التي مورست في خوجالي مبلغاً تقشعر له الأبدان. وشملت الفظائع المرتكبة سلب الرؤوس وقطعها وبقر بطون الحوامل والتمثيل بالجثث.

وأكدت الوقائع أن المجزرة المتعمدة التي ارتكبت ضد المدنيين في خوجالي استهدفت إبادة الجماعية لا شيء إلا لكونهم أذربيجانيين. والمحنة التي مر بها شعبنا مستمرة كل يوم، ولا يخفف منها مرور الزمن. فشعب أذربيجان في انتظار العدالة منذ ٢٣ عاماً. واستمرار إحياء الذكرى يمثل أيضاً خطوة هامة نحو الوصول إلى الحقيقة. إن إنكار الوقائع الثابتة هو إهانة للضحايا. فالإنكار لا يطمس هذه الحقائق. إنه لا يغير الماضي، وهو بالتأكيد لا يمحو ذاكرة شعب أذربيجان.

ونعتقد أن الدولة الرئيسية المقدمة للمشروع، بتقديمها لهذا القرار، ستتصالح مع تاريخها الحديث وتعترف بمسؤوليتها عما حدث في خوجالي. ونحن لن نتمكن من المضي قدماً نحو الاعتراف وترجمة وعدنا الجماعي "لن يتكرر هذا أبداً" إلى واقع إلا بالكشف عن الحقيقة والاعتراف بالمسؤولية عن تقديم جميع الجناة إلى العدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في سياق تحليل التصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي للإدلاء ببيان.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): سأتوخى الإيجاز. إنني أود أن أشدد على أهمية المبادرة التي قدمها وفد أرمينيا، والتي شاركت شيلي في تقديمها، لإعلان اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، والتي نثق بأنها ستسهم في تحقيق هدفنا.

إن الإبادة الجماعية تحدث في المجتمعات المنقسمة على نفسها حيث تسود تصورات ومشاعر الإقصاء التي تغذي استهداف

بخلاف المعلومات الوفيرة المقدمة من هيئات إنفاذ القانون في أذربيجان، فقد أفاد العديد من المنظمات الإعلامية، ومنظمات حقوق الإنسان والمصادر المستقلة، والشهود العيان على المأساة، بأن أرمينيا وقيادتها السياسية والعسكرية والجماعات المسلحة المحلية التابعة لها تتحمل المسؤولية عن الجرائم المرتكبة في خوجالي وأقروا بأنها ارتكبت، وقاموا بتوثيقها. ولكن قبل كل شيء، لقد اعترفت جمهورية أرمينيا ذاتها - كبار مسؤوليها والمصادر المستقلة في البلد، بمسؤوليتها عن الجرائم المرتكبة في خوجالي. والكلام الوارد فيما يلي المقتبس من مقابلة أجراها السيد سركيان، رئيس جمهورية أرمينيا، مع الصحفي البريطاني توماس دي وال، لا يترك مجالاً للشك في مسألة مرتكب الجريمة في خوجالي:

”قبل خوجالي، كان الأذربيجانيون يعتقدون أننا نمازحهم؛ كانوا يعتقدون أن الأرمن شعب لا يستطيع مهاجمة السكان المدنيين. لقد تمكنا من كسر هذه الصورة النمطية.“

ختاماً، من المخيب جداً للآمال أنه بالرغم من المبادرة بتقديم القرار ٣٢٣/٦٩ والتحدث عن مسؤولية إحياء الذكرى وأهميتها، تواصل أرمينيا إنكار مسؤوليتها عن خوجالي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك نختتم نظرنا في البند ٦٨ من بنود جدول الأعمال.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

تعدد اللغات

تقرير الأمين العام (A/69/282)

مشروع القرار (A/69/L.86)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل السنغال ليعرض مشروع القرار A/69/L.86.

من العقاب. في ذلك الصدد، يجب أن نؤكد على دور المحكمة الجنائية الدولية، التي - ولنتذكر - تطلب التعاون الكامل من الدول مع المحكمة لكي تتمكن من الاضطلاع بمهامها بفعالية. وتعرب شيلي عن أسفها لعدم ممارسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لحق النقض في المسائل المتعلقة بالإبادة الجماعية، ونطالبهم مرة أخرى بالامتناع عن استخدام حق النقض في حالات جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وبتأييد الاقتراح الذي قدمه فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي تشارك فيه شيلي، فيما يتعلق بوضع مدونة لقواعد السلوك للحد من استخدام حق النقض في تلك الحالات. الأمر الذي قد يشكل سبيلاً ملموساً لتكريم ضحايا تلك الجريمة، التي ييغضها العالم، ولتحقيق عالم خال من التهديد وآفة الإبادة الجماعية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يطلبون الكلمة في إطار ممارسة حق الرد.

أود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): إن القرار ٣٢٣/٦٩، الذي عرضته أرمينيا، يتعلق بالكرامة - وهو أمر مفقود في البيان الذي أدلى به ممثل أذربيجان. أعتقد أنه في بياناته، كان يود الإشارة إلى الإبادة الجماعية المرتكبة ضد الأرمن في باكو، وسومغايت والعديد من الأماكن في أذربيجان. ولذلك، سنتغاضى عن الإدعاءات التي أطلقها ممثل أذربيجان، وندعوه إلى إظهار الكرامة، والامتناع عن تسفيه جريمة الإبادة الجماعية.

السيد جبرائيلوف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أعذر عن أخذ الكلمة مرة ثانية، وأود أن أشير إلى ما يلي.

غير الرسمية، على النحو الذي أبرزه الاستعراض التقني الذي اضطلعت به الأمانة العامة.

وفي هذا الصدد، فإن النص يحث الأمين العام على اتخاذ الخطوات اللازمة لتصحيح هذه الفوارق.

ومن التحديات الأخرى التي لا تقل أهمية أو التي تستحق اهتمامنا هي الحفاظ على المحفوظات السمعية البصرية التي تسجل ٧٠ عاما من تاريخ الأمم المتحدة. ونحن نرحب باستكمال حصرها. يؤكد مشروع القرار على أهمية رقمنة الوثائق من أجل تفادي تلفها.

كما أن نص مشروع القرار يشير إلى الأحكام المتعلقة بالتنقل، التي استحدثت في العام الماضي لتأخذ المهارات اللغوية بعين الاعتبار.

ويكتسي تعدد اللغات أهمية أيضاً بالنسبة للسعي إلى إقامة السلام على الصعيد العالمي، ويحيط مشروع القرار علما بإرسال تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام إلى الأمين العام (A/70/95) الذي أنشئ لهذا الغرض، فضلا عن تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام (A/69/968).

ويبين كل ما سبق ذكره أهمية تعدد اللغات في تحقيق أهداف الأمم المتحدة وكم هو ضروري أن نعزز تنفيذها. وهي مسألة مساواة في الكرامة لجميع الثقافات ولفعالية مبدأ صون حرمة المساواة القانونية بين جميع الدول، ولإضفاء الطابع الديمقراطي على إدارة الشؤون العالمية. وأستطيع أن أؤكد للجمعية أن مشروع قرار اليوم سيعتمد بتوافق الآراء وبمشاركة عدد كبير من البلدان في تقديمه، كما كان الحال في السنوات السابقة.

السيد كاريرا كاسترو (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية في

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسرني، بالنيابة عن الدول المزكية، أن أعرض مشروع القرار A/69/L.86، بشأن تعدد اللغات، المقدم في إطار البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

ما فتئت إمكانية الحصول على المعلومات ركيزة أساسية داخل الأمم المتحدة. وإذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء منظمنا، تعد تلك الركيزة الأكثر أهمية في سياق يتسم أكثر من أي وقت مضى بتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وفي ذلك السياق، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تراعي الأمم المتحدة التنوع اللغوي بغية التأكد من سماع جميع شعوب العالم رسالتها.

وعليه، يشير مشروع القرار إلى الأولوية العليا لتعدد اللغات في بناء عالم يتمشى مع المثل العليا التي أسست عليها المنظمة - عالم يسعى بلا كلل إلى إحلال السلام وتحقيق العدالة والحرية. وينبغي لذلك الهدف أن يكون حافزا لنا لتوطيد وتعزيز المساواة فيما بين اللغات الرسمية الست مع إبراز أهمية اللغات غير الرسمية.

ومن ذلك المنظور، فإن النص يؤكد مسؤوليات مختلف الإدارات والخدمات داخل الأمانة العامة في تعزيز تعدد اللغات وتنفيذه. كما يرحب بتعيين الأمين العام لمنسق لشؤون تعدد اللغات. ويدعو الخدمات والإدارات التابعة للأمانة العامة إلى تقديم الدعم الكامل لعمل المنسق ويدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير عن ذلك العمل.

وفي ذلك الصدد، ينوه مشروع القرار بالدور الأساسي الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام، ويشدد على أهمية كفاءة تنشر جميع وثائق الأمم المتحدة وتتاح باللغات الرسمية الست للمنظمة، بما في ذلك من خلال موقع المنظمة على الإنترنت. في ذلك الصدد، يحيط مشروع القرار علما مع القلق بأوجه التفاوت فيما بين اللغات الرسمية وكذلك بين اللغات

A/69/L.86 المعنون "تعدد اللغات"، أود أن أسجل رسمياً البيان التالي بشأن الآثار المالية بالنيابة عن الأمين العام، وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

في الفقرة ٤١ من مشروع القرار، فإن الجمعية العامة تكرر تأكيد ضرورة التنفيذ الكامل والمراعاة التامة للمادة ٥٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنص على أن يومية الأمم المتحدة تُنشر خلال دورات الجمعية العامة بلغات الجمعية العامة، في حدود الموارد المتاحة. والتفسير والممارسة الحاليين فيما يتعلق بالمادة ٥٥ هما أن اليومية تصدر باللغات الست للجمعية العامة خلال الأجزاء الرئيسية من الجمعية العامة، في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، وخلال الفترة المتبقية من السنة، تصدر اليومية باللغتين الإنكليزية والفرنسية فقط.

وبناء على ذلك، إذا قررت الجمعية العامة مواصلة الممارسة الحالية الواردة في الفقرة ٤١، فإن اعتماد مشروع القرار لن يتطلب موارد إضافية في إطار الميزانية البرنامجية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.86، المعنون "تعدد اللغات".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/69/L.86، بالإضافة إلى تلك الوفود المدرجة أسماؤهم في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، أندورا، أوكرانيا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بنن، بيرو، تايلند، توغو، تونس، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، الرأس الأخضر، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، العراق، غواتيمالا، غينيا، غينيا

الأمم المتحدة، في أول خطاب لنا أمام الجلسة العامة للجمعية العامة منذ إنشاء المجموعة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

تقر مجموعتنا باهتمام الشعوب الناطقة بالإسبانية المتنامي بأعمال الأمم المتحدة. وقد كان لذلك تأثير على أنشطة المنظمة من خلال زيادة واستدامة مشاوراتها ومناقشاتها فيما بين المتكلمين بالإسبانية في جميع أنحاء العالم. وهو ما دفعنا إلى التسليم بأنه يمكن أن يكون للمجموعات اللغوية تأثير مباشر على الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن أحد أهدافنا الرئيسية يتمثل في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وفريق الأصدقاء، وجمع البلدان الناطقة باللغة الإسبانية، بحيث نتمكن من تعزيز مثل ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وكذلك رفاه شعوبها بشكل عام.

وتولي مجموعتنا أيضاً اهتماماً خاصاً بتعزيز الروابط مع المجموعات اللغوية الأخرى في إطار الأمم المتحدة، لأننا نؤمن في ثراء التنوع، ولأن مبدأ تعدد اللغات يوحدنا جميعاً. ولذلك السبب نؤيد الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لمبدأ تعدد اللغات في الأمم المتحدة، ونرى من المشجع أن تعيد الجمعية العامة التأكيد على أهميته في مشروع قرار اليوم (A/69/L.86). ومرة أخرى، نؤكد من جديد التزامنا الكامل بتحقيق تعدد اللغات في الأمم المتحدة، من خلال التكافؤ الأساسي في استخدام اللغات الرسمية الست، على قدم المساواة ودون تمييز. وتعتقد مجموعة أصدقاء اللغة الإسبانية اعتقاداً راسخاً أنها ستساعد في تعزيز مهمة الأمم المتحدة وتوطيد الدعم الدولي لأنشطتها بأكبر قدر ممكن من الشفافية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر

في مشروع القرار A/69/L.86.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد جانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار

والقرار الذي اتخذناه اليوم يعزز الصيغة اللغوية التي تقر بالدور الرئيسي الذي يضطلع به تعدد اللغات في تحقيق الأركان الثلاثة للأمم المتحدة، وهي حفظ السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نأمل أن يفضي تنفيذ القرار إلى تكريس مبدأ المساواة بين اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، ويعزز تعدد اللغات في النصوص التي تعالجها الأمم المتحدة والصادرة عنها وفي الوثائق الرئيسية التي تنشر على الموقع الشبكي للأمم المتحدة وفي مختلف منشوراتها.

وأخيراً، يؤكد وفد بلدي من جديد أن السفراء الفرانكفونيين على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة وهيئاتها لتنفيذ القرار، وسيواصلون العمل على تعزيز مبدأ التنوع الثقافي واللغوي.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا

مشروع القرار (A/69/L.91)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار المعنون "تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة داء الملاريا والقضاء عليه في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده"، الصادر بوصفه الوثيقة A/69/L.91.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد نظرت، في مناقشة مشتركة، في البند ٦٢ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين

الاستوائية، قبرص، كابو فيردي، الكامبيون، كرواتيا، كندا، كولومبيا، الكونغو، لبنان، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالي، المغرب، موناكو، النمسا، النيجر، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.86؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.86 (القرار ٦٩/٣٢٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب ليتكلم تعليلاً للموقف بشأن القرار الذي تم اتخاذه للتو.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن السفراء الناطقين بالفرنسية، أود أن أعرب عن ارتياح المجموعة إزاء عملية التفاوض التي جرت بصورة منظمة ويسرها وفد السنغال، وأتاحت التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرار ٦٩/٣٢٤.

ويسر مجموعة السفراء الفرانكفونيين أن ترى اعتماد القرار ٦٩/٣٢٤ بالإجماع. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الوفد السنغالي على تيسير المفاوضات حول النص وجميع الوفود التي شاركت في المفاوضات، التي أسهمت إسهاماً ببناء في تعزيز مشروع القرار وصياغة وتعزيز أحكامه، ومن ثم توطيد تعدد اللغات داخل الأمم المتحدة.

والقرار وسيلة إضافية لدينا لتعزيز تعدد اللغات من خلال منحه مكانة الصدارة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى الحفاظ على التنوع الثقافي بتعزيز استخدام اللغات على قدم المساواة في أعمال المنظمة. والحفاظ على تعدد اللغات داخل منظماتنا يهدف، ضمن أغراض أخرى، إلى تيسير الاتصالات الدولية وكفالة مشاركة الدول وأصحاب المصلحة مشاركة واسعة وشاملة في الإجراءات المتعددة الأطراف.

الطويل الأجل، والرش الموضوعي للأماكن المغلقة، والفحوص التشخيصية السريعة، وعلاج مركبات الأرطمسين. وعلى الرغم من نجاح هذه الزيادة غير المسبوقة في تدخلات مكافحة الملاريا، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، والعديد من البلدان في أفريقيا لا تزال دون المستوى الأمثل من حيث التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية والدولية.

وبينما ننتقل إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سعي حثيث إلى القضاء على الملاريا، يجب علينا أن نعالج ضعف نظم الرعاية الصحية، وعدم المساواة من حيث الحصول على الخدمات الصحية، وتعزيز التمويل المحلي والدولي، ومعالجة مقاومة الحشرات للمبيدات. وتكتسي الأدوات مثل سجل آلما لقياس القضاء على الملاريا بحلول عام ٢٠٣٠، الذي بدأ في وقت سابق من هذا العام، أهمية أساسية في تتبع التقدم المحرز نحو القضاء على الملاريا.

إن لمشروع القرار المذكور آنفا، الذي يعتمد على أساس سنوي، أهمية بالغة لأنه رسالة قوية تنطوي على توجيهات إرشادية إلى الشركاء مثل مصرف التنمية الأفريقي، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي، وإدارة التنمية الدولية، ومبادرة الرئيس لمكافحة الملاريا وغيرها، بغية كفالة وضع خطط للتمويل المستدام وضمان إدارة مالية جيدة، بما في ذلك تحديد الأولويات والمساءلة عن النتائج.

ومشروع قرار هذا العام يتسق مع مقاصد ومهام القرار ٣٠٨/٦٨، الذي اتخذ في العام الماضي، ويسلط الضوء على معلومات مستكملة جوهرية وتقنية وآخر المستجدات في هذا المجال. والعناصر الجديدة هي:

أولاً، يقر مشروع القرار ببداية حقبة هدف التنمية المستدامة في السعي إلى القضاء على الملاريا، مُسلماً كذلك، في هذا الصدد، بضرورة زيادة تمويل المجتمع الدولي لأنشطة

(الف) و (ب)، والبند ١٢ من جدول الأعمال، في جلسيتها العامين ٢٦ و ٢٧، المعقودتين في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا ليعرض مشروع القرار A/69/L.91.

السيد عليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني، بصفتنا رئيس اللجنة التوجيهية لتحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا، أن أعرض، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، مشروع القرار A/69/L.91، المعنون "تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده."

شهد العالم على مدى الأعوام الـ ١٥ الماضية تقدماً هائلاً في مكافحة الملاريا والوقاية منها. والواقع أن عدد الأطفال الذين يموتون من الملاريا قد تراجع بنسبة ٥٠ في المائة، وتقدر الأمم المتحدة أن أرواح ٦,٢ مليون نسمة قد تم إنقاذها نتيجة للتدخلات لمكافحة الملاريا تدخلات في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥. وخمسة وخمسون من البلدان المتضررة في العالم البالغ عددها ٩٩ بلداً توجد على المسار الصحيح لحفض معدل الإصابة بالملاريا بما لا يقل عن ٧٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وما من مكان آخر كان فيع التقدم ملحوظاً على نحو أكبر مما تحقق القارة الأفريقية فمنظمة الصحة العالمية تفيد بأن تسعة بلدان توجد على المسار الصحيح نحو الحد من انتشار الملاريا بنسبة ٧٥ في المائة، وثلاثة بلدان أخرى يتوقع أن تحقق تخفيضات بنسب تتراوح بين ٥٠ و ٧٥ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. والنتيجة هي أن ٣,٩ مليون من وفيات الأطفال تم تفاديها في أفريقيا.

وقد حشدت البلدان الأفريقية وشركاؤها مئات الملايين من الدولارات لتوسيع نطاق التدخلات لمكافحة الملاريا، بما في ذلك الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية ذات المفعول

سابعاً، يدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز فرص الحصول على الأدوية ويؤكد أن الحصول على الأدوية بأسعار معقولة والرعاية الطبية والأدوية الفعالة في حالة المرض، وكذلك الوقاية والعلاج والسيطرة على المرض، كلها عناصر أساسية لإعمال الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية.

ثامناً، يقر بأهمية الابتكار في التصدي للتحديات التي تنطوي عليها جهود القضاء على الملاريا، بما في ذلك دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وخاصة برامجها البحثية.

وأخيراً، يشجع على تبادل المعارف والخبرات والدروس المستفادة فيما يتعلق بمكافحة الملاريا والقضاء عليها، عبر المناطق وخاصة بين المناطق الأفريقية الآسيوية وأمريكا اللاتينية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعرب عن عميق تقديري لمنسقي مشروع القرار على العمل الدؤوب والريادة في وضعه في صورته النهائية. وأود أيضاً أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي شاركت في عملية التفاوض على مشاركتها الفعالة ودعمها. وأنطلع إلى اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء، أسوة بالأعوام السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.91، المعنون "تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده". أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد تشانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/69/L.91، وبالإضافة إلى الوفود المذكورة في الوثيقة، انضمت إلى مقدميه البلدان التالية: أستراليا، إستونيا، البرتغال، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، الجمهورية

مكافحة الملاريا وأعمال البحوث لتطوير الأدوات التشخيصية والوقائية.

ثاني، يرحب بالاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة الملاريا، التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو، وخطة العمل والاستثمار من أجل دحر الملاريا ٢٠١٦-٢٠٣٠ للشراكة من أجل دحر الملاريا، التي أطلقت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، والتين توفران معا الإطار لتخفيض حالات الإصابة بالملاريا على الصعيد العالمي ومعدلات الوفيات الناجمة عنها. بما لا يقل عن ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

ثالثة، يؤكد مجدداً إعلان ألما - آتا، الذي اعتمد في المؤتمر الدولي بشأن الرعاية الصحية الأولية، الذي عقد في ألما - آتا في الفترة من ٦ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨.

رابعاً، يشيد بالتقدم المحرز في أمريكا اللاتينية في الحد من انتشار الملاريا، والتقدم المحرز في أجزاء من أفريقيا في عكس مسار عبء الملاريا الجسيم، والنجاح في إنجاز أهداف عام ٢٠١٥ في مجال مكافحة الملاريا التي حددتها جمعية الصحة العالمية وشراكة دحر الملاريا وإعلان أبوجا بشأن دحر الملاريا في أفريقيا والهدف ٦ (جيم) من الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية.

خامساً، يعرب عن الأسف الشديد إزاء العدد الكبير من البشر الذين ما زالوا لا يستطيعون الحصول على الأدوية، ويؤكد أن تحسين الحصول على الأدوية يمكن أن ينقذ حياة الملايين كل عام.

سادساً، يشدد على أهمية تحسين النظم المجتمعية لمكافحة الملاريا، مع مراعاة أن الأسر غالباً ما تكون نقطة البداية للرعاية الصحية الفعالة للطفل المصاب بالحمى.

الفعال - نود القول إن تلك ليست اتفاقات مقبولة عالمياً برعاية الأمم المتحدة. ونرى أن تلك محاولة من جانب البلدان المتقدمة النمو لفرض رؤيتها بشأن كيفية تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان الجنوب، وبالتالي انتفاء مسؤوليتها التاريخية إزاء العالم النامي.

ونحن نرفض محاولات إضفاء الشرعية أو فرض اتفاقات توصل إليها عدد قليل من البلدان. ومع ذلك، ما فتئت كوبا تؤكد استعدادها للتحويل على المبادئ والالتزامات الواردة في الوثائق المذكورة آنفاً من خلال عملية مفتوحة وشفافة في المنظمة وعلى قدم المساواة مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لهذه الأسباب، تعلن كوبا أن الجزء من الفقرة ٤٠ المشار إليه سابقاً ليس توافقياً في صيغته، ونحن نتبرأ منه. ونطالب بإدراج هذا البيان في محضر هذه الجلسة.

السيدة أרגيو غونزاليس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية):
يرحب وفدنا باتخاذ القرار ٣٢٥/٦٩. وقضية الصحة ذات أهمية بالغة لوفدنا ولأشقائنا الأفارقة، وخاصة فيما يتعلق بمرض يمكن الوقاية منه وعلاجه، ويمكننا جميعاً أن نقوم بدور مهم في القضاء عليه تماماً. وكما ذكر سابقاً، فقد قررت نيكاراغوا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن القرار.

ومع ذلك، نود أن نكون واضحين وأن نسجل في المحضر أن وفدنا لم يؤيد الفقرة ٤٠، وذلك فيما يتعلق صراحة بالإشارات إلى الوثائق بشأن فعالية المعونة، وهي تحديداً إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا وشراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال، لأن تلك ليست لغة التوافق. ولذلك، لا يمكننا أن نقبل ذلك. وبالتالي، فإننا نتبرأ منه ونطلب إدراج بياننا هذا في محضر هذه الجلسة.

السيدة غونزاليس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): ترحب فنزويلا باتخاذ القرار ٣٢٥/٦٩،

التشبيكية، الدانمرك، سلوفينيا، السويد، سورينام، سويسرا، صربيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كندا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/69/L.91؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.91 (القرار ٣٢٥/٦٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للمواقف، أود أن أذكر الوفود بأن شرح الموقف تحدد مدته بـ ١٠ دقائق، على أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد فوريس رودريغز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): النص المعتمد للتو في غاية الأهمية للمجتمع الدولي، وخاصة بالنسبة لشعوب أفريقيا. ففي تلك القارة، توفي قرابة ٥٨٤٠٠٠ شخص هذا العام وحده بسبب الملاريا. ومعظم تلك الوفيات تحدث بين أطفال القارة، حيث يموت طفل كل دقيقة بسبب ذلك المرض بالرغم من أنه يمكن الوقاية والشفاء منه.

وقد انضمت كوبا إلى توافق الآراء بشأن القرار ٣٢٥/٦٩، آخذة في الاعتبار تلك العوامل وغيرها من العوامل البالغة الأهمية الواردة في القرار، انطلاقاً من ضرورة التعاون لمكافحة الملاريا ودعم الدول التي تواجهها والتي، بحكم كونها من البلدان النامية، لا تملك ما يكفي من الموارد البشرية والمالية والطبية للقضاء على ذلك المرض، فضلاً عن صعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية للعقاقير أو ببساطة لوجود ثغرات في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية الصحية.

مع ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة ٤٠ من القرار، التي تشير إلى المبادرات بشأن فعالية المعونة - إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا وشراكة بوسان للتعاون الإنمائي

السيد كادين (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): إننا نصبو جميعا إلى رؤية الملاريا وقد قضى عليها في جميع أنحاء العالم. لذلك، وضعت حكومة جمهورية إكوادور ونفذت السياسات والبرامج التي خفضت بنسبة ما يزيد على ٩٩ في المائة من عدد حالات الملاريا بين أفراد شعبنا على مدى السنوات العشر الماضية.

بعد قراءة التقرير الذي أعدته منظمة الصحة العالمية عن الملاريا في عام ٢٠١٤، تنوّه إكوادور بالتقدم الكبير المحرز في تخفيض المعدل العالمي للوفيات الناجمة عن الملاريا بنسبة ٤٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣. وهذا يتناقض مع وفاة أكثر من ٥٨٤ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠١٣، نسبة ٩٠ في المائة منهم هم من القارة الأفريقية، بمن فيهم ٤١٠ ٠٠٠ من الصبيان والبنات الأفارقة.

لقد انضمت إكوادور إلى توافق الآراء على هذا القرار ادراكا منها لأهمية أنشطة الرقابة وأثرها الإيجابي على خفض عدد الوفيات والاعتلالات، ولا سيما الأطفال والأمهات، في منطقتنا وفي جميع أنحاء العالم؛ والحاجة إلى مكافحة الملاريا على نحو أكثر قوة في البلدان التي يكثر فيها هذا المرض؛ والاعتراف بمدى ضالة جوانب التقدم المحرز في مكافحة الملاريا، لأنها تعتمد على الاستثمارات والموارد الكافية ذات التوقيت الحسن من أجل تنفيذ البرامج تنفيذاً مستداماً.

وإكوادور، التي تمر حالياً بمرحلة ما قبل القضاء على هذا المرض، ترى أنه من الحيوي مواصلة العمل وإحراز التقدم في الأنشطة الرامية إلى مكافحته واستئصاله. وفي المتوسط، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، قدمت الحكومة أكثر من نسبة ٨٤ في المائة من التمويل لبرامج مكافحة الملاريا. ونحن نعتقد أن من شأن زيادة التمويل من مصادر أخرى أن تساهم في استدامة الإجراءات الفعالة للقضاء على الملاريا في بلدنا.

المعنون "تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥ وما بعده".

في البلدان التي تتوطن فيها الملاريا، حدثت زيادة كبيرة في الجهود الرامية إلى منعها والتصدي لها على النحو الكافي، مما أدى إلى انخفاض عدد الوفيات بسبب الملاريا من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥ بنسبة حوالى ٤٧ في المائة على الصعيد العالمي، ونسبة ٥٤ في المائة في منطقة أفريقيا. وفنزويلا، إذ تدرك أن الجهود الوقائية يجب استمرارها وأن المكاسب التي تحققت حتى الآن يجب تعزيزها، انضمت إلى توافق الآراء المتعلق باتخاذ هذا القرار.

ومع ذلك، نود أن ندلي ببيان حول منطوق الفقرة ٤٠، خاصة ما يتعلق بالإشارة إلى إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة، وخطة عمل أكرا، وشراكة بوسان من أجل التعاون الانمائي الفعال. وتود فنزويلا أن تعلن هنا مرة أخرى موقفها المبني من الوثائق الآنف الذكر، وأن تعرب عن عدم موافقتها على حقيقة إدراجها في القرار.

لقد اعتمدت هذه الوثائق في منتديات خارج منظومة الأمم المتحدة، بهدف تجنب الجانب الإلزامي المتعلق بالأهداف وأعمال التمويل المحددة في مجال التعاون. وإدراج هذه الوثائق والإشارة إليها في القرار وفي وثائق أخرى اعتمدتها الأمم المتحدة يمثلان محاولة لفرض اتفاقات غير مشروعة لم يتم الاتفاق عليها بتوافق الآراء بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لذلك، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية تنأى بنفسها عن الإشارة إلى إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة، وخطة عمل أكرا، وشراكة بوسان من أجل التعاون الانمائي الفعال في القرار الذي اتخذناه اليوم. وبالتالي، نحن نطلب إدراج هذا البيان في محضر الجلسة.

الأعمال. وبغية أن تنظر الجمعية العامة في البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول الأعمال، سيكون من الضروري إعادة فتح باب النظر فيه.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

(أ) الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

مشروع القرار (A/69/L.77)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة الثانية، بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أن تحيل البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية.

وبغية تمكين الجمعية العامة من البت في الوثيقة بسرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول الأعمال في جلسة عامة مباشرة، والشروع في النظر فيه على الفور؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.77، المعنون "مكان عقد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/مكتب الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع".

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا كي يعرض مشروع القرار A/69/L.77 بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومع ذلك، تعتقد إكوادور أنه من المناسب أن تعرب عن رأيها بأن الإشارة إلى إعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة، وخطة عمل أكرا، وشراكة بوسان من أجل التعاون الانمائي الفعال في الفقرة ٤٠ من القرار غير ملائمة، لأن هذه الوثائق لم يتم الاتفاق عليها في إطار الأمم المتحدة، خلافا للإشارة إلى وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. لذلك، ترى إكوادور أن الإشارة إلى هذه الوثائق الثلاث التي اتفق عليها خارج الأمم المتحدة لا تشكل توافقا في الآراء، ونحن ننأى بأنفسنا عن إدراجها في هذه الفقرة.

وتطلب إكوادور إدراج هذا البيان بالكامل في محضر هذه الجلسة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للموقف.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أسترعي الآن انتباه الجمعية العامة إلى مشروع القرار A/69/L.77، المعنون "مكان عقد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع".

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٧٥ التي انعقدت بتاريخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اختتمت نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول

المرحلة التطرق إلى المسألة باتخاذ أي تدابير مؤقتة بشأنها. لذلك ما يلزمنا هو اتخاذ الجمعية العامة قرار إيجابي حيال هذه المسألة. تود المجموعة أن تنوه مع التقدير بدور حكومة الاتحاد السويسري في تيسير استضافة دورات سنوية بالتناوب للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. ونعتقد أننا سنواصل التعويل على دعم سويسرا في مسائل التعاون الإنمائي. ذلك سيكون أمر حاسماً في الوقت الذي نتحرك فيه نحو اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والإعداد لمفاوضات الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات جهاز الأمم المتحدة.

فلنسحّ جاهدين جميعاً من أجل منظومة إنمائية للأمم المتحدة قوية ومنشطة. إن اتخاذ قرار إيجابي بشأن مشروع القرار قيد النظر اليوم سيشكل خطوة هامة في ذلك الصدد.

تود مجموعة السبعة والسبعين والصين إطلاع الجمعية على آخر المستجدات بشأن نص المشروع الأصلي. إن التحديثات والتغييرات التي أُدخلت عليه كانت ثمرة جولات مستفيضة من المفاوضات مع شركائنا وتجسد التزامنا بالتوصل إلى حل وسط كلنا نسعى من أجله.

ينبغي أن يكون نص الفقرة الثامنة من الديباجة كما يلي:

”وإذ تسلم بأن مشاركة البلدان النامية في دورات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي تعقد في جنيف أقل من مشاركتها في تلك التي تعقد في نيويورك.“

وينبغي أن يكون نص الفقرة التاسعة من الديباجة كما يلي:

السيد مينيل (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين، يشرفني أن أعرض مشروع قرار المجموعة، المعنون ”مكان عقد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع“ (A/69/L.77).

تود مجموعة السبعة والسبعين والصين أن تكرر موقفها الثابت ومؤداه أن الدورات السنوية للمجلس التنفيذي ينبغي أن تُعقد فقط في نيويورك، بدلا من التناوب بين نيويورك وجنيف وذلك لتوسيع مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار في مداولاته. لذلك أعدت المجموعة مشروع قرار يهدف إلى حل المسألة وهو حالياً قيد نظر الجمعية العامة.

إن الموقف المبدئي للمجموعة بشأن حسم هذه المسألة نهائياً يهتدى بالاعتبارات التالية، من بين اعتبارات أخرى. أولاً، إن عقد دورات المجلس التنفيذي في نيويورك يُمكن من تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة والتي يمكن استخدامها بعد ذلك في الأنشطة البرنامجية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. ثانياً، يمثل اعترافاً مؤداه أنه كانت تجري في الماضي مشاركة البلدان النامية في دورات المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في جنيف لأن التكلفة أقل عما هي في نيويورك، مما يدعم حجة مجموعة السبعة والسبعين والصين لعقد هذه الاجتماعات في المكان الثاني وهو أيضاً مقر الأمم المتحدة.

لذلك ينبغي أن لا نفوت هذه الفرصة المجدية للبت بصورة نهائية في هذه المسألة التي تأخر كثيراً البت فيها. وإذا كنا جادين حقاً في أن لا نترك أحداً متخلفاً عن الركب، فهذا الطريق الوحيد الممكن اتباعه. لن يكون من الحصافة في هذه

للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مكتب الأمم المتحدة في جنيف.“
ينبغي أن يكون نص الفقرة ١ من المنطوق كما يلي:

”تقرر أن تُعقد من الآن فصاعداً جميع الدورات السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.“

أخيراً، ينبغي أن يكون نص الفقرة ٢ كما يلي،

”تشجع المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على مواصلة النقاش ومتابعة العمل بالترتيبات القائمة لتيسير مشاركة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية في الدورات السنوية التي تُعقد في نيويورك.“

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/69/L.77 بصيغته المنقحة شفويا. قبل أن أعطي المتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت يقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود الإدلاء به من مقاعدها.

السيد لوكاس (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لشرح موقفنا إزاء مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/69/L.77، والمعنون ”مكان عقد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/ مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع“، بصيغته المنقحة شفويا.

”وإذ تلاحظ أن لبعثات البلدان النامية حضوراً أكبر في نيويورك.“

وينبغي أن يكون نص الفقرة العاشرة من الديباجة كما يلي:

”وإذ تسلم بأن التركيز الأساسي لبرامج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا يزال ينصب على البلدان النامية.“

ينبغي أن يكون نص الفقرة الحادية عشرة من الديباجة كما يلي:

”وإذ تسلم أيضاً بالعبء المالي الذي يلقيه النظام الحالي المتمثل في عقد دورات المجلس التنفيذي في التناوب بين نيويورك وجنيف على البلدان النامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على حد سواء.“

ينبغي أن يكون نص الفقرة الثانية عشرة من الديباجة كما يلي:

”وإذ تلاحظ أن عقد دورات المجلس التنفيذي في نيويورك من شأنه أن يمكن من تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف من الموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي يمكن استخدامها بعد ذلك في الأنشطة البرنامجية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.“

ينبغي أن يكون نص الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة كما يلي:

”وإذ تلاحظ مع التقدير دور حكومة الاتحاد السويسري في تيسير واستضافة دورات سنوية بالتناوب

للسكان/ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بين نيويورك وجنيف ليس بالأمر الجديد.

وفي هذا الصدد، أعدت أمانة المجلس التنفيذي مذكرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تتضمن مزايا وعيوب التناوب بين نيويورك وجنيف. وكما ورد في مذكرة المجلس، قُدم طلب للحصول على معلومات إضافية. ولكن لم يتمكن المجلس التنفيذي من توفير المعلومات المطلوبة. غير أنه وخلال الدورة السنوية التي عقدت في حزيران/يونيه من هذا العام، تم التفاوض بشأن قرار وأمكن التوصل إلى توافق آراء تقريرا، ولكنه لم يتحقق في نهاية المطاف نظرا لضيق الوقت.

وشاركت سويسرا خلال تلك المناقشات بطريقة بناءة وأبدت مرونة في دعم توافق الآراء الواضح. ولهذا السبب أيضا، طلبنا إدراج تعديلات في مشروع القرار A/69/L.77 المعروض علينا اليوم، استنادا إلى توافق الآراء ذاك، على النحو الذي اقترحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأذكر الجميع بأن هذا الاقتراح المتعلق بتوافق الآراء من شأنه عقد الدورة السنوية للمجلس في عام ٢٠١٦ في نيويورك بدلا من جنيف، كاستثناء. وستتخذ بعد ذلك قرارا مستتييرا فيما يتعلق بالتناوب كجزء من المناقشات الأوسع نطاقا بشأن الحوكمة التي ستجري خلال الحوار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الموقع الذين ينبغي أن تتبناه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل.

ونود أن ندلي بثلاثة تعليقات هامة بشأن العملية التي جعلتنا نحضر هنا اليوم.

أولا، إننا نؤيد احترام الإجراءات المؤسسية. وينبغي للجمعية العامة دراسة مسألة التناوب في أماكن عقد الاجتماعات على أساس اقتراح يستند إلى قرار للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وجرى

إن الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما تاما بجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر فعالية ويسلم بأهمية المسألة قيد المناقشة الواردة في مشروع القرار. ونذكر أن مسألة المكان للدورات السنوية للمجلس التنفيذي جزء من مناقشة أوسع جارية حاليا في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٦. ويود الاتحاد الأوروبي أن يجري تناول هذه المناقشة الواسعة لمسائل الإدارة بطريقة متكاملة وليس بطريقة منفصلة. ما يزال يتعذر علينا فهم سبب حذف موضوع هو جزء من سياق واسع للإدارة من ذلك السياق في هذه المرحلة.

يعتقد أيضا الاتحاد الأوروبي أن المجلس التنفيذي نفسه كان ينبغي أن يكون هو الذي يتخذ قرارا بشأن المسألة، ونأسف إذ أنه لم يكن بوسع القيام بذلك. وفي رأينا، أنه من المؤسف أيضا أن المناقشات المتعلقة بمشروع القرار لم تبدأ إلا قبل أسبوع من احتتام الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وفي الاجتماع الأخير للمجلس التنفيذي المشترك، أوشك التوصل إلى حل للمسألة قيد المناقشة، ولكن بالنظر إلى ضيق الوقت، لم يتسن التوصل إلى ذلك. وبغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع قرار اليوم، وانطلاقا من الروح التوفيقية، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد للمشاركة في المفاوضات بشأن المسألة. غير أننا كنا نحبذ لو أن المداولات المتعلقة بالمسألة أخذت في الحسبان ما ناقشه المجلس التنفيذي للتوصل إلى حل مؤقت لمسألة المكان في دورة المجلس لعام ٢٠١٦. ونأسف أنه ثبت استحالة ذلك.

لنلك الأسباب، ليس بوسع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تأييد مشروع القرار هذا.

السيد لوبيز (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): إن المناقشة بشأن مكان انعقاد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وصندوق الأمم المتحدة

الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع"، بصيغته المنقحة شفويا. وقد طلب إجراء تصويت مسجل. أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلير، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروني دار السلام، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، زمبابوي

الموافقة عليه بموجب قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن اتباع نهج للحكم الرشيد ينطوي على استشارة المنظمات المعنية، وإتاحة الفرصة لها لتقديم توصياتها. وفي الحالة الراهنة، لم يصدر لا المجلس التنفيذي ولا المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بشأن هذه المسألة.

ثانيا، نحن نعتقد أن مثل هذا القرار يجب أن يستند إلى معلومات موضوعية. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد طلبنا تحليل مزايا وعيوب التناوب في مكان عقد الاجتماعات، ولكن المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة لا تزال غير كافية بوضوح لهذا الغرض. وفي الواقع، لم يجر توضيح فرق التكاليف بين عقد الاجتماعات في نيويورك وفي جنيف.

وأخيرا، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي التعامل مع اعتبارات الحوكمة بصورة مشتركة، وليس بصورة منعزلة. فمسألة التناوب تندرج ضمن حوكمة المجلس وسير عمله. وستتم مناقشة عدة جوانب للحوكمة خلال الحوار الذي يجريه المجلس بشأن تحديد الموقع الذي يتعين أن تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. ونعتقد أنه من السابق لأوانه ببساطة اتخاذ قرار في هذه المرحلة، بالنظر إلى أن العديد من الأسئلة لا تزال بلا إجابة، وينطبق ذلك بشكل خاص في سياق التنفيذ المستقبلي لخطة التنمية المستدامة الجديدة من الآن وإلى غاية عام ٢٠٣٠.

وعلى هذا الأساس، فإن سويسرا ستصوت معارضة لمشروع القرار الذي اقترحه مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويؤسفنا عدم أخذ النصوص المقترحة، استنادا إلى مشروع توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيه، بعين الاعتبار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين، تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.77، بعنوان "مكان عقد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج

المعارضون:

أستراليا، النمسا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إسرائيل، اليابان، ليختنشتاين، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

أندورا، أرمينيا، بلجيكا، البوسنة والمهرسك، بلغاريا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، غابون، جورجيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، أوكرانيا

اعتمد مشروع القرار A/69/L.77، بصيغته المنقحة شفويا، بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ١١ صوتا، مع امتناع ٣٨ عضوا عن التصويت (القرار ٣٢٦/٦٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت، أودّ أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد إردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفد بلدي عن أسفه العميق لطرح القرار ٣٢٦/٦٩ للتصويت. حيث لم يكن ذلك ضروريا. وقد صوتت الولايات المتحدة الأمريكية معارضة للقرار لأسباب تتعلق بالمبادئ والإجراءات والمضمون. وأودّ أن أوضح تماما أن الولايات المتحدة ليس لديها اعتراض على الإطلاق على الشواغل المشروعة لزملائنا في مجموعة الـ ٧٧ فيما يخص تكاليف عقد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في جنيف مرة كل سنتين. في الواقع، نحن نشاطر هذه الشواغل. ونؤيد نقل الدورة السنوية

إلى نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٦. كما أننا نؤيد جعل هذا التغيير دائما في سياق استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. وسمحوا لي أن أكرر الإشارة إلى تأييدنا لنقل الدورة السنوية إلى نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ونؤيد جعل هذا التغيير دائما في سياق الاستعراض. ولكن لا بد من القيام بذلك بطريقة تدعم منظومة الأمم المتحدة ودور هيئاتها ووكالاتها ومجالسها التنفيذية وإجراءاتها المتبعة منذ فترة طويلة. وبالتالي، من المؤسف بدرجة مضاعفة أن يجري رفض تسوية معقولة، دعمتها العديد من الوفود وكان من شأنها تحقيق النتائج المرجوة بطريقة تعالج الشواغل الإجرائية.

إن وفد بلدي يؤمن إيمانا راسخا، وما فتئ يعلن ذلك، بأن موضوع مكان انعقاد اجتماعات المجلس التنفيذي، مثل غيره من المواضيع الهامة التي تؤثر على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك وظائفها والممارسات الخاصة بتمويلها وهياكل الحوكمة ونهج الشراكة والترتيبات التنظيمية والقدرة والتأثير، ينبغي مناقشته واتخاذ قرار دائم بشأنه بمعرفة الدول الأعضاء خلال الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ومن المقرر عقده في خريف عام ٢٠١٦. وبهذه الطريقة، ستستفيد جميع الدول الأعضاء من المناقشات الموضوعية الجارية بشأن تلك القضايا المترابطة في حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالموقع الذي يتعين أن تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. ويمكن الإصغاء إلى شواغل كل بلد ومعالجتها بطريقة متوازنة واستراتيجية.

ويساورنا القلق أيضا جراء عدم إشارة القرار ٣٢٦/٦٩، المتخذ اليوم، إطلاقا إلى المجلس التنفيذي أو إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الخصوص، وعدم تراث الجمعية العامة لتأخذ آراء هاتين الهيئتين في الحسبان قبل البت في القرار الذي اتخذ اليوم، وبالتالي تجاهلت الدور الرقابي لهاتين الهيئتين البالغتي الأهمية.

عرض قرار بشأن المجلس لا يحظى بتوافق الآراء إنما يقوض الدور الإداري الحيوي الذي يقوم به المجلس التنفيذي ويشكل سابقة خطيرة حول الكيفية التي يمكننا بها أن نتخذ قرارات هامة بشأن إدارة وعمليات البرنامج الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع. ولا نريد أن نرى هذا النهج متبعا مرة أخرى.

السيد فيسترهيلم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أسوة بالمتكلمين السابقين، نأسف لأنه لم تكن هناك رغبة حقيقية في التوصل إلى توافق في الآراء في المسألة المعروضة علينا. وفي حين أننا نتعاطف مع الرغبة في إعادة النظر في مكان انعقاد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي، نحن نرى أنه كان ينبغي النظر في المسألة كجزء من حوارات المجلس الاقتصادي ومناقشات الاستعراض القادمة بشأن السياسات الشاملة التي تعقد مرة كل أربع سنوات. كما أننا نعتقد أن القرار ٣٢٦/٦٩ يقوض سلطة المجلس التنفيذي من الناحية الإجرائية، كما أنه يجلب للجمعية العامة مسائل لكي تنظر فيها دون قرارات سابقة من لمجلس التنفيذي. ويثير ذلك مزيد من المخاوف حيث إن للقرار آثار مترتبة في الميزانية تبعث على قلق المنظمة.

ونحن نؤكد على أهمية ضمان أن يكون أداء المجلس التنفيذي جيدا لكي تضع الدول الأعضاء ثقتها بالمنظمات من خلال تبرعاتها. وبالمثل، نؤكد على أهمية احترام مبدأ توافق الآراء في إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة، التي تمول من التبرعات بصورة كلية. ونحن ندرك جميعا المستوى الحرج لتمويل الأنشطة الأساسية، على سبيل المثال، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولن تتمكن من حشد التمويل الضروري إلا بالسعي إلى تحقيق توافق في الآراء.

السيد مينامي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، لدينا الكثير من التعاطف مع الشواغل المشروعة التي أثارها مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومع ذلك، فإن اليابان تعرب عن أسفها

ونلاحظ أيضا أن الفقرة الأخيرة من القرار تبدو متعارضة مع الغرض المعلن عنه للقرار، أي، لتحويل أي وفورات في تكاليف من السفر إلى برامج الأمم المتحدة الإنمائية - الهدف الذي يؤيده وفد بلدي المتسم بمراعاة التكاليف.

ويشارك وفد بلدي بصورة بناءة بشأن هذه المسألة، سواء في المجلس التنفيذي أو في المداولات بشأن القرار. لقد دأبنا على العمل من أجل تحديد المسار نحو تحقيق توافق في الآراء. في ضوء التوافق الكبير في الآراء الذي عملنا جميعا لفترة طويلة وبكل جد من أجل الوصول إليه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي سيصادق عليها جميع قادتنا في غضون أسبوعين، نعرب عن أسفنا العميق للفشل في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا القرار. وإذ نبدأ ببناء شراكة عالمية من أجل التنمية - مما سيتطلب، بحكم طابعه، التعاون وحسن النية وتحقيق نتائج مفيدة - فإن بوسعنا أن نفعل أفضل من ذلك.

السيد هندرسون (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن أستراليا لديها بعض التعاطف مع المسائل المثارة في المقترحات الموضوعية لإعادة النظر في مكان انعقاد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ونعتقد أن المناقشة ينبغي أن تراعي مجموعة من المسائل ذات الصلة، ونحن مستعدون للعمل مع الدول الأعضاء لمعالجة تلك المسائل من خلال القنوات الملائمة.

غير أننا نشعر بقلق عميق حيال أن القرار ٣٢٦/٦٩ لم يلق تأييدا من خلال عمليات اتخاذ القرار للمجلس التنفيذي، وجرى عرضه في الجمعية العامة دون ما يكفي من الوقت من أجل بناء توافق في الآراء. وتتمن أستراليا كثيرا اتخاذ القرارات بناء على توافق الآراء وهو ما كان نهجا طويلا الأمد اتبعه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. إن

في المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب خدمات المشاريع، على الرغم من أننا ملتزمون بالعمل مع الدول الأعضاء في الاجتماعات المقبلة التي سيعقدها المجلس التنفيذي لتلك المنظمات الثلاث.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد نعيم (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): تود ملديف أن تدلي بهذا البيان العام بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة عقب اتخاذ القرار ٣٢٦/٦٩، المعنون "مكان عقد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع".

بوصفنا مشاركين في تقديم مشروع القرار، فنحن نؤيد تماما القرار. العديد من الأعضاء لا يسعه أن تكون لديه بعثات دائمة في جنيف، ونحن بالتالي ممثلون تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير في جميع أوجه عملية جنيف. ومن شأن عقد جميع الاجتماعات في نيويورك أن يعزز بالتأكيد إمكانية وصولنا ومشاركتنا في هذه الاجتماعات، التي تكتسب أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنظر للممارسات الحالية، وفي إطار الولايات ذات الصلة للجمعية العامة، نحث على المراعاة الكاملة للقيوج المفروضة علينا لدى مواصلة النظر في الترتيبات القائمة، وذلك من أجل تيسير المشاركة في اجتماعات المجلس التنفيذي، على النحو المبين في الفقرة ٢ من القرار الذي اعتمدتوا.

السيد غوبتا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نبدأ بالثناء على ميسر القرار ٣٢٦/٦٩، وفد جنوب أفريقيا، الذي

الشديد لأن القرار ٣٢٦/٦٩ قد طرح للتصويت. ونولي أهمية كبيرة للعمل الفعال الذي يقوم به المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ونحن نحترم الممارسات المتبعة ونظمهم الداخلية. وخلال المفاوضات غير الرسمية بشأن مكان انعقاد الدورات السنوية للمجلس التنفيذي في الدورة السنوية في حزيران/يونيه الماضي، قامت اليابان بدور الميسر، على أمل التوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء. وكنا على وشك التوصل إلى توافق في الآراء، ولكن للأسف، لم نصل إلى ذلك بحلول نهاية دورة حزيران/يونيه. ونحن نرى أنه كان يتعين مناقشة مسألة انعقاد الدورات السنوية والبت فيها من قبل المجلس نفسه. ونرى أيضاً أنه كان ينبغي أن يوصى بالقرار إلى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، من المؤسف أنه تم تقديم هذا القرار غير التوافقي في دورة الجمعية العامة هذه على الرغم من الجهود التي بذلناها للتوصل إلى توافق في الآراء في دورة المجلس السابقة في حزيران/يونيه.

بالإضافة إلى ذلك، وكما أوضح العديد من الوفود الأخرى، كان ينبغي أن تناقش مسألة مكان انعقاد دورة المجلس التنفيذي بصورة شاملة، لا بطريقة معزولة، في سياق إدارة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ونحن نعرب عن أسفنا العميق لأننا اضطررنا إلى التصويت ضد مشروع القرار لكي نعرب عن خيبة أملنا إزاء الطريقة التي دفعه بها قدما دون المراعاة والاستماع بصورة كافية لوجهات النظر والآراء الأخرى.

وبوصفنا الميسر السابق للمجلس التنفيذي، فإننا نرى أن هذه المسألة كان يمكن مناقشتها في محافل أخرى، مثل الحوار الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. ونحن نشعر أيضاً بأننا كنا سنتمكن من التوصل إلى خيارات مبتكرة أخرى.

وأخيراً، أود أن أشدد على أن الإجراءات المتبعة في هذا التصويت لا تساعد على بناء الثقة فيما بين الدول الأعضاء

المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين المعينين من أعضاء اللجنة. وبالتالي، لا بد من احترام ولاية الجمعية العامة.

كما قلنا إننا قد استغرقنا بالفعل ما يقرب من سنة ونصف السنة بشأن هذا الموضوع، وبالتالي، فقد أتنا الوقت الكافي لمناقشة جميع الحجج المؤيدة والمعارضة للموضوع بصورة مجدية وللنظر في جميع الجوانب.

وأعربنا عن اعتقادنا أيضا أن هذه الخطوة تحديدا من شأنها أن تشكل خطوة مفيدة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالكامل في السعي إلى تحقيق وفورات في التكاليف وأنها ستكون مفيدة للغاية بالنسبة للبلدان النامية، إذ يمكن استخدام هذه الوفورات في الأنشطة البرنامجية في البلدان النامية.

وقد تواصل وفد بلدي ومجموعة الـ ٧٧ مع بقية الوفود وعقدنا مشاورات مكثفة في جميع المراحل وحاولنا التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن القرار. وكنا نأمل في التوصل إلى حل توافقي وبذلنا كل جهد ممكن في ذلك الصدد. وتم التوصل إلى نتيجة اليوم، ونأمل أن يساعد ذلك في تعزيز التركيز على الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحديد أولويات برامجه ومشاريعه الموجهة إلى البلدان النامية، حيث تمس الحاجة إليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين على القائمة.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ٢٤ من جدول الأعمال ومن البند ٢٤ من جدول الأعمال ككل؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

قاد بمهارة عملية المشاورات خلال الشهر الماضي منذ ٢١ تموز/يوليه، عندما تم تقديم مشروع القرار. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لإبراز العملية من حيث التاريخ والوقائع والأساس المنطقي للكيفية التي تطورت بها العملية وبلغت هذه المرحلة.

لقد أثار وفد بلدي، وكذلك من مجموعة السبعة والسبعين، المسألة بجنييف خلال دورة حزيران/يونيه في العام الماضي، والمتمثلة في أن هناك عدم تمثيل كاف للبلدان النامية عند عقد هذه الدورات في جنييف.

في الواقع تمكنت ستة بلدان فقط من المجموعات الممثلة للبلدان النامية من السفر من نيويورك لحضور هذه الدورات.

ولدى انتهاء الدورات في جنييف، قدمت مجموعة الـ ٧٧ طلبا مدروسا في تموز/يوليه من العام الماضي إلى المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع هذه المسألة قيد نظر جميع أعضاء المجلس التنفيذي. ولكن لم يتبع ذلك أي إجراء أو استجابة لمدة عام تقريبا. وحتى خلال اجتماع المجلس التنفيذي في حزيران/يونيه هذا العام، حينما لم تدرج المسألة في جدول الأعمال، حاول وفد بلدنا المشاركة على نحو بناء بغية إيجاد حل للمسألة. لكن لم يتسن التوصل إلى أرضية مشتركة بسبب المسائل التي تقوم على أساس الخلافات في الرؤى، وهو ما أدى إلى الحالة الراهنة. ومنذ ذلك الحين، عقدت مجموعة الـ ٧٧ والصين، بما في ذلك وفد بلدي، ما لا يقل عن أربع جولات من المشاورات غير الرسمية مع شركائنا بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك يوم أمس، حيث بُذل كل جهد لإدراج المعلومات المستكملة والاقتراحات بغية زيادة تعزيز القرار وتضمين الآراء.

وعلى صعيد الشواغل التي أثّرت، والتي تتعلق أولا، بكون ذلك مسألة إدارة، ما فتننا نقول إن مسألة عقد الاجتماعات في مكان بعينه قد تقرر. بموجب قرار قائم بذاته للجمعية العامة في المقام الأول، وليس من خلال القرار ذي الصلة للجنة الاستشارية